



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية
للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش
- بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

عامر الحاج

إعداد الطالبة:

قريرة مروة

...../ Master-GE/AUDIT/2017	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2016-2017

قسم علوم التسيير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"
نشكر الله عز و جل و نحمده على منحه لنا القوة و الإرادة
للقيام بهذا العمل و نسأله التسديد و التثبيت
بأسمى معاني الشكر و التقدير و الاحترام نتقدم بجزيل الشكر
إلى الأستاذ المؤطر:

"عامر الحاج"

بمجهوداته التي بذلها معي و توجيهاته القيمة
و التي أمدني بها في سبيل نجاح هذا العمل.
و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد
في سبيل اتمام هذا العمل.
كما لا أنسى أن أشكر كل عمال مؤسسة
المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة-
و إلى كل الذين غمروني برحابة صدورهم
و تابعوني بصدق و يسروا لي الطريق في إعداد هذه المذكرة.

إهداء

إلى:

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها مع بعدي عنها
و التي وقفت في حياتي فمن بعد فضلها و دعائها
والدتي العزيزة بارك الله في عمرها.

و إلى:

الإنسان الذي وهب من أيام عمره شعبة تضيء دربي الطويل نحو التميز و الرقي
فاقتبست منه الدفاء و الحنان و الأمل الصادق
والدي العزيز أمد الله في عمره.

إلى:

كل من يعرف مروة قريرة أهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
14	محتوى ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في 31 / 12 / N	01
16	جدول ر محتوى ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في 31 / 12 / N	02
19	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
21	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
23	جدول الشكل النموذجي للميزانية المالية.	05
24	جدول طرق حساب أنواع رأس المال العامل.	06
29	جدول أنواع النسب المالية	07
54	جدول عوامل الانخفاض في القيمة المضافة	08
57	جدول مؤشرات دراسة المردودية التجارية	09
64	جدول النسب المالية لتحديد الخطر المالي	10
71	جدول تصنيف العمال حسب المديرية لدى وحدة الدقيق والفريضة.	11
77	جدول منتجات وحدة الدقيق والفريضة	12
79	جدول الميزانية المالية جانب للأصول للفترة (2013 - 2015)	13
80	جدول الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2013 - 2015)	14
82	جدول حساب النتائج للفترة (2013 - 2015)	15
84	جدول جانب الأصول	16
84	جدول جانب الخصوم	17
87	جدول حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)	18
88	جدول حساب رأس المال العامل الخاص	19
88	جدول حساب رأس المال العامل الأجنبي	20
89	جدول حساب رأس المال العامل الاجمالي	21
89	جدول احتياجات في رأس المال العامل	22
90	جدول حساب رأس المال العامل الاجمالي	23
90	جدول نسب السيولة	24
92	جدول نسب الربحية (المردودية)	25

93	جدول نسب النشاط	26
94	جدول نسبة نمو رقم الأعمال	27
94	جدول النمو في رقم الأعمال والنتيجة الصافية لمدة 3 سنوات	28
95	جدول نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	29
95	جدول نسبة نمو القيمة المضافة	30
96	جدول تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال	31
96	جدول نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم	32
97	جدول المردودية التجارية	33
97	جدول المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال	34
98	جدول المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الاجمالي للاستغلال	35
9	جدول المردودية المالية	36
100	جدول نسبة الديون الاجمالية	37
101	جدول نسبة الديون الآجلة	38

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	عموميات التحليل المالي	01
8	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	02
9	أنواع التحليل المالي	03
39	توضيح الوضعية الحالية و الفعالية للمؤسسة	04
43	خطوات التشخيص المالي	05
48	أدوات التشخيص المالي	06
52	رقم الأعمال و العلاقة التبادلية بين المؤسسة و العملاء	07
52	تكوين الهامش التجاري	08
53	تشكيل القيمة المضافة	09
54	العناصر المكونة للقيمة المضافة	10
55	تكوين الفائض الإجمالي بباستغلال	11
55	تكوين نتيجة الاستغلال	12
56	تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة	13
57	تكوين النتيجة الصافية	14
72	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	15
78	مراحل الانتاج بالوحدة	16

مقدمة

مقدمة

تزايد يوماً بعد يوم أهمية المؤسسة إذ تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد بحيث نجدها تؤثر و تتأثر بالمحيط الذي تستقر به، و لا يمكنها العيش بعزلة عن التغيرات و التطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط الذي يرغمها على تبني وضعيتين سواء عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل و بالتالي و بالتالي الإفلاس و الزوال أو تكيفها مع التغيرات و بالتالي الاستقرار و التقدم، يمكن هذا التوجه يستدعي منها أن تسعى في مثل هذه الظروف إلى اتخاذ القرارات و رسم سياسات و اكتساب معلومات تمكنها من تحقيق الأهداف و المحافظة على مكانتها في الأسواق و البحث و التفوق و التطلع الدائم بتعزيز مستواها.

فإذا ما راجعنا وقائع هذه المؤسسات الاقتصادية نجد أن معظمها أصبحت فريسة للمشاكل المتعددة و التغيرات الطارئة و هو ما أدى بها إلى اصلاحات رئيسية سعت من خلالها لتحسين وضعها المالي، و ذلك بالبحث عن معايير و أدوات جديدة تتميز بعقلانية أكثر تساعد المؤسسة على دراسة و تحليل عناصر محيطها المؤسسي، فبدأت بما يسمى بمصطلح التحليل المالي و الذي يعد بدوره من المواضيع المالية الهامة و المتجددة بتجدد الأنظمة و التشريعات المالية التي لقيت اهتمامات و أبحاث واسعة من طرف المحللين و المسيرين خاصة في ظل التحولات التي شهدتها محيط المؤسسات الاقتصادية، و ذلك بدراسة الوضعية المالية لوحدة من وحدات المؤسسة من خلال تشخيص مركزها المالي، ضمان التحسين و ترقية الوضع المالي في المستقبل و استمرار التسيير الفعال في المؤسسة، حيث أصبح ينظر التحليل المالي بمختلف مؤشراتته على أنه نظام لمعالجة البيانات عن المشروعات الاقتصادية للقيام بعملية تقييم الوضع المالي من خلال صياغة تلك المعلومات للحد من العواقب من جهة و تحقيق أرباح داخل هذه المؤسسة و الوحدة محل الدراسة على وجه الخصوص من جهة أخرى، و نظراً لتشعب الموضوع ارتأينا أن نركز عملنا على التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأوضاع المالية و تشخيصها و قياس مدى كفاءتها المالية، إذ أن مثل هذه الدراسة المعمقة مثيرة للاهتمام و بالتالي تظهر أهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين و المحللين على تقييم الوضع المالي و هذا يساعد على كشف نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة.

إشكالية البحث:

إن السؤال الجوهرية الذي نحاول الإجابة عنه من خلال البحث هو:

✓ ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

و للإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بالتحليل المالي؟ و ما هي أدواته؟

✓ ما هي الأساليب المستخدمة في التشخيص المالي؟

مقدمة

- ✓ هل توجد فعلا صعوبات في تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ هل تستخدم وحدة الدقيق و الفريئة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية؟

الفرضيات:

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة، ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعد في إزالة بعض الغموض، ومن هنا نطرح الفرضيات التالية:

- التشخيص المالي وسيلة لعملية التخطيط المستقبلي و قاعدة هامة لاتخاذ القرارات و بناء الأهداف.
- كلما كان نشاط المؤسسة مبرمجا بطريقة ذكية و منظمة كلما سهل ذلك في تطبيق التشخيص المالي.
- لا يوجد في التحليل المالي دور في تشخيص الوضعية المالية.

أهمية البحث:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في:

➤ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و ما زالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير و الإدارة المالية و المؤسسة.

➤ محاولة توضيح أهمية التحليل و التشخيص المالي في المؤسسة

➤ إبراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية من أجل إخراجها من الأزمة و المشاكل التي تعانيها.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الذي يتبلور في دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ضرورة التشخيص المالي في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة- و من هذا العنوان نقوم بعرض أهم أدوات التحليل المالي للمؤسسة و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لإيجاد حل للخطر الذي تواجهه المؤسسة بطريقة عقلانية.

مقدمة

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، أما بالنسبة للمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، بحيث نقوم بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي على الميزانية للفترة الممتدة بين (2013-2015) و ذلك من أجل تشخيص و معرفة الوضعية المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لولاية بسكرة.

صعوبات البحث:

تتمثلت فيما يلي:

- عدم توفر المراجع المتعلقة بالتشخيص المالي خاصة باللغة العربية عدم تقديم المؤسسة للوثائق في وقت مبكر.
- ضيق الوقت أمام الطالبة.

الدراسات السابقة:

➤ **اليمين سعادة،** سنة 2008-2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة -العلمة- سطيف، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة- حيث تتمحور إشكالية البحث حول هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، و تحديد المشاكل التي تعاني منها؟ و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة و هي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- المؤسسة غير مستقلة لكل أصولها يجب عليها التخلي عن الاستثمارات الزائدة، او استغلالها إن كانت غير مستغلة.
- حقوق المؤسسة بقي خاملا دورة الاستغلال، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الخزينة و من أجل تفادي ذلك مستقبلا لابد من إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل.

➤ **عقبة قطاف،** سنة 2008 - 2009، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - ، رسالة الماجستير في إقتصاد و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-

مقدمة

حيث تتمحور إشكالية البحث حول كيف تؤدي عملية التشخيص المالي الدائم إلى تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- يسمح التشخيص المالي الدائم بمعرفة نقاط القوة و نقاط الضعف بالمؤسسة، و التي عند مقارنتها بمتوسط الصناعة أو أكبر المنافسين تتمكن المؤسسة من تحسين قدرتها التنافسية و تعزيزها.
- بدت وحدة السميد و الدقيق أكثر اهتماما بدراسة متغيرات محيطها التنافسي كما اهتمت بشكل كبير بالتشخيص المالي سنة بعد أخرى، مما ساعدها على استغلال الفرص و تجنب المخاطر التي يفرزها المحيط، و بالتالي تمكنت من تعزيز قدراتها التنافسية.

هيكل البحث:

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول متكاملة و خاتمة و الهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع و الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: التحليل المالي و يتكون من مبحثين رئيسيين، فتناولنا فيه ما يلي المبحث الأول مدخل عام للتحليل المالي، و الذي قسمناه إلى خمسة مطالب يتحدث عن عموميات التحليل المالي و المبحث الثاني أساليب التحليل المالي و هذا أيضا يحتوي على أربعة مطالب و الذي يتحدث على الميزانية المحاسبية و جدول حساب النتائج و مؤشرات التوازن المالي و كذلك النسب المالية.


ثم ننتقل إلى الفصل الثاني تحت عنوان: التشخيص المالي حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين رئيسيين، فتناولنا فيه ما يلي المبحث الأول مدخل عام للتشخيص المالي و الذي قسمناه إلى خمسة مطالب و يتحدث عن عموميات حول التشخيص المالي أما المبحث الثاني التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد و المخاطرة و الذي قسمناه إلى أربعة مطالب نتحدث فيه عن تشخيص العائد (المردودية) باستخدام مؤشرات النشاط و كذلك باستخدام مؤشرات النتيجة و مؤشرات النسبية للمردودية و أيضا التشخيص المالي باستخدام مؤشر المخاطرة.

و بعدها يأتي الفصل الثالث تحت عنوان: تحليل و تشخيص الوضعية المالية لوحدة الدقيق و الفرينة

-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب-بسكرة- و يتكون من أربعة مباحث ، فتناولنا فيه ما يلي المبحث الأول تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC (2013 – 2015) ، و الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب يتحدث عن لحة تاريخية عن المؤسسة، أهمية و أهداف المؤسسة، أما في المبحث الثاني عرض الميزانية

مقدمة

المالية وجدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة ، المبحث الثالث معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة، أما المبحث الرابع التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد و المخاطرة.



الفصل الأول
التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي, فهو يهدف الى تشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها و جعلها أكثر قوة, و الكشف على نقاط الضعف و العمل على تصحيحها و التخلص منها, و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية و هذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه أو التنبؤ به, و منه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هاذين المبحثين:

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية, لأنه ضرورة تميل لها متطلبات التخطيط المالي السليم, و عادة فان طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات و القوائم المالية لمعرفة مدلولاتها و أسباب ظهورها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي و أسباب نشأته:

أولا لمحة تاريخية عن التحليل المالي¹:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19, حيث استعملت البنوك و المؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها, و ذلك استنادا الى كشوفاتها المحاسبية, و لكن مع تطور الصناعة و التجارة و ظهور في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات و من النسب المختلفة.

و لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثرا معتبرا في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي, ففي سنة 1933م أسست في الو.م.أ لجنة للأمن و الصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا, حيث ظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال اموالهم و بصفة أكثر دقة و حزم. و بتطور المؤسسات و بالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن, و قد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات, و التي حدد هدفها بتأمين الاختبار الجيد و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات و التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن الى تحليل ديناميكي و أصبح أحدهما يكمل الآخر.

ثانيا: أسباب نشأته

هناك عدة عوامل عجلت في ظهور التحليل المالي كقاعدة التحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيصها في²:

¹ منير شاكر محمد, و آخرون, التحليل المالي: مدخل في صناعة القرارات, دار وائل للنشر, الطبعة 2, الأردن, 2005, ص10.

² حمزة محمود الزبيدي, التحليل المالي: تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع, الاردن, 2004, ص232.

✓ الثورة الصناعية و ظهور الشركات الكبيرة: مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة خاصة منها الشركات المساهمة, و التي يكون فيها انفصال بين الادارة و الملاك, و الذي كان من الضرورة ايجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

✓ التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين, حيث قامت بوضع القوانين و التشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

✓ الكساد الكبير: ساد الو.م.أ في فترة الثلاثينات من القرن الماضي و الذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

✓ ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن شركات التمويل و البنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه, بناء على المؤشرات التي تعطيه نتائج التحليل المالي.

✓ ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بالضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح اسمها للاكتتاب بأن تعرض و بشكل منفصل قوائمها المالية التي يمكن للمستثمرين من اتخاذ قرارهم الاستثمارية.

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص التحليل المالي:

سوف نتطرق من خلال المطلب بتقييم التحليل المالي بفكرة مبسطة و ذلك من خلال التعرف عليه و على خصائصه.

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين و نذكر منها:

- يعتبر التحليل المالي على أنه "معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تعمل في عملية اتخاذ القرار, تقييم أداء المؤسسة في الماضي و الحاضر, و التنبؤ بالمستقبل".¹

- و يعد التحليل المالي على انه: "عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع, و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات".²

¹ وليد ناجي الحياي, الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع, الطبعة 1, الأردن, 2004, ص 21.

² صابر تاج, محمد عبد الرحمان الكنزي, التحليل المالي: الاصول العلمية و العملية, خوارزم العلمية للنشر و التوزيع, الطبعة 1, الطائف, 2015, ص 39.

-و يعرف أيضا على أنه: "يعتبر تشخيصا شاملا و تقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة, و الوقوف على الجوانب الايجابية و السلبية من السياسة المتبعة, باستعمال أدوات و وسائل تناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها, و يعتبر مهمة من مهام التسيير المالي و الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية".¹

-و يعرف أيضا على أن: "مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على²:

* حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة.

* التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.

* تقييم أداء الإدارة.

-و يمكن إعطاء مفهوم شامل للتحليل المالي على أنه: "عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة, و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار و تقييم المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر".

الشكل رقم (01): عموميات التحليل المالي.



المصدر: حسني صادق: " التحليل المالي, دراسة معاصرة و تطبيقاتها, مجد لاوي للنشر,

الاردن, 200, ص65.

ثانيا: خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي³:

- هو نشاط مستمر في المؤسسة,
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الادارية و ليس فقط النشاط المالي,
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد الى الميزانية و قوائم الدخل,

¹ مبارك لسوس, التسيير المالي, ديوان للمطبوعات الجامعية, الطبعة 2, الجزائر 2012, ص15.

² الجمعية السعودية للمحاسبة, معلومات المحاسبة و دورها في أسواق الأسهم, جامعة المملكة العربية السعودية, ص03.

³ مفلح محمد عقل, مقدمة في الادارة و التحليل المالي, دار المستقبل للنشر و التوزيع, الطبعة 2, الاردن, 2000, ص287.

- يميز بين كل من البيانات و المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أهمية و اهداف التحليل المالي

أولاً: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية¹:

- يساعد الادارة في رسم الأهداف و بالتالي اعداد الخطط لمزاولة النشاط الاقتصادي,
- يعتبر أداة فعالة لزيادة عملية التدقيق,
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون,
- الحكم على مدى ادارة المؤسسة,
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.

ثانياً أهداف التحليل المالي:

التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأهداف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها²:

1. بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل, و بالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:
 - تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها,
 - تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة,
 - يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار,
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها,
 - تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل و القصير.

¹مداني بلغيث, عبد القادر دشاشر, "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة", (مداخلة ضمن أعمال الملتقى السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (ISA) و المعايير الدولية للمراجعة (IFRS)", المنعقد في 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة).

²بن مالك عمار, المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء, مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص ادارة مالية, جامعة منتوري قسنطينة, 2011, ص13.

2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة

حيث تهدف إلى :

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي،
- تقييم الوضعية المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب،
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من القرض.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر.

المطلب الرابع: خطوات و وظائف التحليل المالي:

أولاً: خطوات التحليل المالي:

تتم عملية التحليل المالي وفقاً للخطوات الآتية¹:

1. مرحلة التصنيف: و ذلك عن طريق ابراز مزايا و حدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
2. مرحلة المقارنة: حيث تمكن مجلس الادارة من البحث على فرص تمويل افضل.
3. مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن أسباب و الحكم على المركز المالي للشركة و تقديم الاقتراحات.

ثانياً: وظائف التحليل المالي:

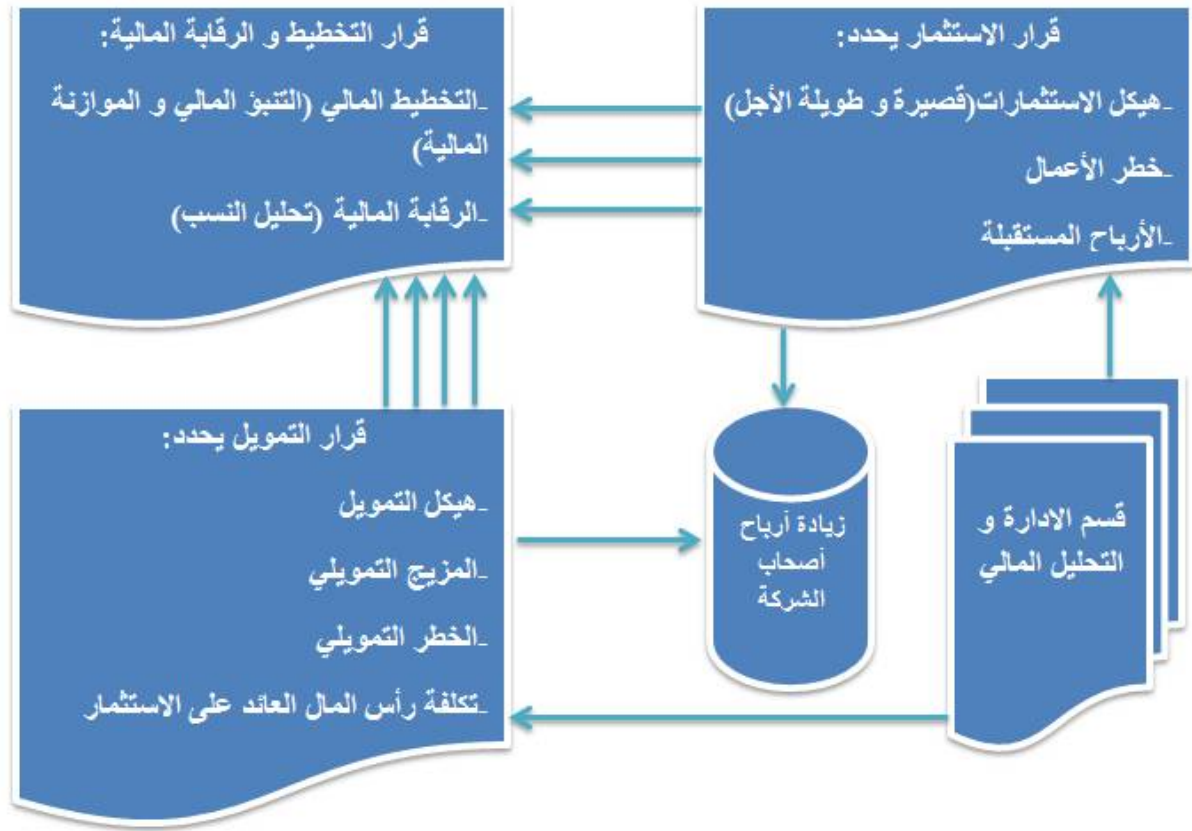
هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها حول²:

1. توجيه المستثمر لاتخاذ القرار: و هي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بفرض تحقيق هدفها، بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
2. اتخاذ قرار الاستثمار: و ذلك عن طريق ابراز مزايا و حدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها،
3. اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الادارة من البحث على فرص تمويل أفضل،
4. اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية: من اجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة 2013. ص ص 44-45.

² محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة في شهادة الماجستير، تخصص ادارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص 21.

الشكل رقم (02): المخطط العام لوظائف التحليل المالي:



المصدر: خلدون ابراهيم شريفات, الإدارة و التحليل المالي, دار وائل للنشر, الجزائر, 2001, ص96.

تعليق:

- من خلال المخطط يمكن القول أنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا و هو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالي¹:
1. التحليل و التخطيط المالي: و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها الى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
 2. تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و طويلة الأجل, و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

¹ خلدون ابراهيم شريفات, مرجع سابق ذكره, ص96.

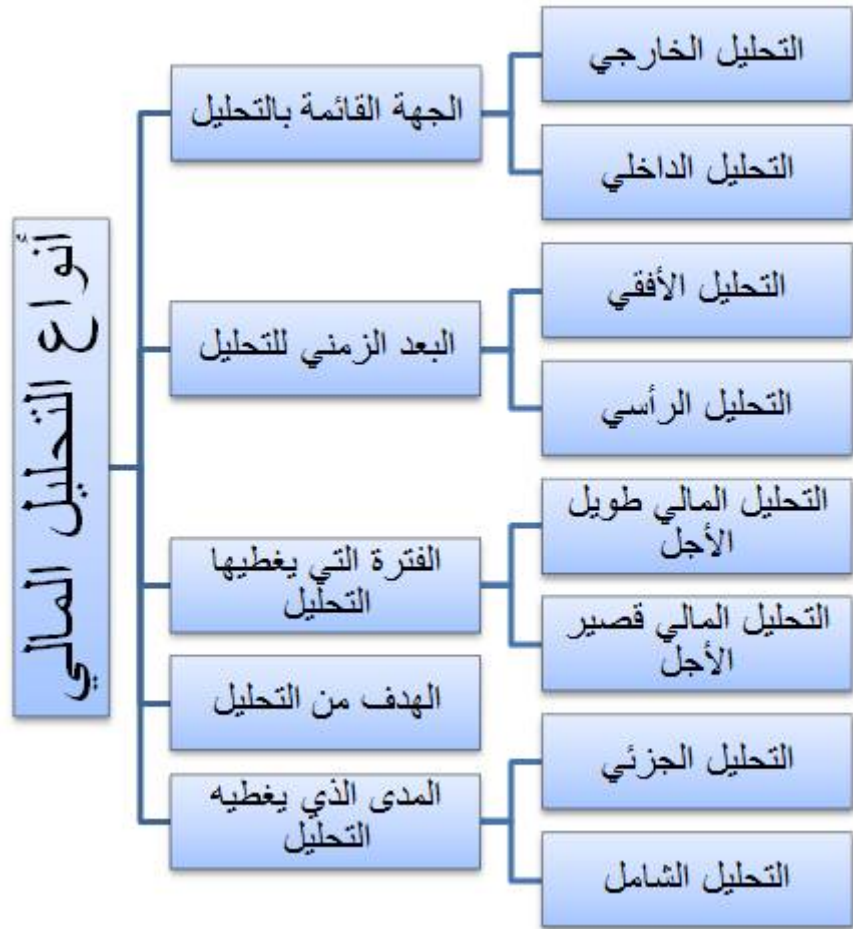
3. تحديد الهيكل المالي للمشروع: اذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل, كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الخامس: الأنواع, المجالات و الاطراف المهمة بالتحليل المالي:

أولاً: أنواع التحليل المالي:

الشكل التالي يوضح انواع التحليل المالي:

الشكل رقم (03): أنواع التحليل المالي:



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على وليد ناجي الحياي, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي, من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك, 2007, ص 31.

ثانياً: مجالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي¹:

- التخطيط المالي.
- تحليل تقييم الأداء.
- التحليل الإنتمائي.
- التحليل الاستثماري.

ثالثاً: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

ان الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط اهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لدمتها المالية و وضعيتها خلال الدورة الاستغلالية و تتلخص الأطراف المهمة به في:

1. الأطراف الداخلية: نذكر أهمها²:

- إدارة المؤسسة: تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل,
- العاملون في المؤسسة³: و هم من بين الاطراف ذات المصلحة في المشروعات المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي المشروع الذي ينتمون اليه و التأكد من سلامة إدارة الاموال و التي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور و كذلك مناصب العمل.

- المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية وصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية و المستقبلية, و يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة و تقييم هذه الجوانب.

2. الأطراف الخارجية: و تشمل⁴:

- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شرائه للسندات المصدرة, و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية, فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المشروع الوفاء بالقروض عند تاريخ الاستحقاق.

¹هيثم محمد الزعبي, الإدارة و التحليل المالي, الطبعة 1, دار المفكر للطباعة و النشر و التوزيع, الاردن, 2000, ص173.

²عبد الغفار حنفي, الادارة المالية, الدار الجامعية, جامعة الاسكندرية, مصر, 1990, ص69.

³صادق الحسني, التحليل المالي, المحاسبية, دار مجد للنشر و التوزيع, الأردن, 1998, ص128.

⁴لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظم المحاسبي المالي, مذكرة نيل شهادة الماجستير, تخصص مالية نقود و بنوك, جامعة منتوري, قسنطينة, 2010, ص78.

- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه و استقرار الاوضاع المالية.
- العملاء: يمكن لعميل المؤسسة و ذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسه, معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لها كمنحه لغيره, و تطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.
- الهيئات الرقابية: تستخدم اجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة و تتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الاداة و المساعدة في التعرف على نقاط القوة و الضعف في الوحدة الاقتصادية.
- مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات بالنتائج المحققة و بالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح اذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي

إن الميزانية المحاسبية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة بل إنها تستعمل كأداة لتحديد ذمة المؤسسة و حقوقها على الغير و هذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية تتحقق فيها الشروط المالية سوف نقوم ببعض التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى جدول النتائج.

المطلب الأول الميزانية المحاسبية و جدول حساب النتائج (CR)

سوف نتطرق اولاً إلى الميزانية المحاسبية ثم إلى جدول حسابات النتائج.

1. الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية المحاسبية على انها كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية كل سنة, لمجموعة ما تملكه من أموال في شكل أصول و لكل ما عليها من أموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء ان كانت ربح او خسارة¹.

كما تعتبر الميزانية على أنها: "عبارة عن جدول لاستعراض القيم الخاصة لممتلكات المؤسسة, و التزاماتها في تاريخ معين و عادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في نهايتها, و يحتوي جدول الميزانية على خانتين, الأولى بالأموال و تشغل الجهة اليمنى و الثانية خاصة بالخصوم و تشغل الجهة اليسرى"².

كما تعرف على أنها: مرآة ينعكس عليها الوضع المالي حيث, أنها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة و قوتها و مدى تقدمها و تطورها, و هي تحتوي على موجودات و حقوق المؤسسة و قوتها, و من جهة أخرى مطالبها و التزاماتها, و لقد اصطلح فنيا رسم الميزانية في شكل جدول أو قائمة تنظم الأصول أي الموجودات في الجانب الأيمن, أما في الجانب الأيسر مطلب و التزامات المؤسسة و تسمى الخصوم"³.

يمكن الاستنتاج من التعاريف السابقة أن الميزانية المحاسبية هي صورة لوضع المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول, و عناصر الخصوم المجمعة, أي ان لكل شخص طبيعي أو محتوى قصة تتألف من عناصر موجبة, و عناصر سالبة و الميزانية يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول, و في الجانب الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

قرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد ادنى يجب إدراجها في الميزانية و هي⁴:

¹ مبارك لسوس, مرجع سابق ذكره, ص17.

² إبراهيم الأعمش, أسس المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999, ص6.

³ عبد الكريم بويقوب, أصول المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999, ص19.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 19, 25 مارس 2009, صص23-24.

✓ الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة),
- الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية.

✓ الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال, مع تمييز رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العاصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة,
- الموردون و الدائنون الآخرون,
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة),
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية,

بالإضافة الى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط في الاحتياطات,
- حصة الاكثر مناسبة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة,
- مبالغ للدفع و الاستلام,
- المؤسسة الأم,
- الفروع,
- المؤسسات المساهمة في المجتمع,
- جهات اخرى مرتبطة (مساهمين, مسيرين...)
- في إطار مؤسسات رؤوس الاموال, و من اجل كل فئة أسهم,
- عدد الأسهم المرخصة, الصادرة, غير محررة كليا,
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن الأسهم قيمة اسمية,

- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية,
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة,
- فروعها و المؤسسات المشتركة,
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في اطار خيارات أو عقود البيع,
- حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة, مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية مجموع), وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

✓ عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية. حيث تتضمن البنود المختلفة ضمن: الأصول الخصوم و الأموال الخاصة. و يتم تنظيم الأصول و الخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية و عناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية و يتم ترتيبها وفق البنية الهيكلية التالية:

الجدول رقم (01): محتوى ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في 31 / 12 / N

الأصول المالية	N اجمالي	N امتلاكات /أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (or good will)	207	2807 و 2907
الثبتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
الثبتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و 292
الثبتات الجاري إنجازها	23	293
الثبتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى الحسابات الدائمة الملحقة	26 (خارج 265 و 269)	

		السندات الاخرى المثبتة
	271 و 272 و 273 274 و 275 و 276	القروض الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
39	30 إلى 38	المخزونات و المنتجات قيد الصنع الحسابات الدائمة - الاستخدامات المماثلة
491	41 (خارج 419)	الزبائن
495 و 496	409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 486 و [489	المدينون الآخرون
	444 و 445 و 447	الضرائب
	مدين 48	
	مدين 48	الأصول الأخرى الجارية
		الموجودات و ما يماثلها
	50 (خارج 509)	توظيفات و اصول مالية جارية
59	519 و غيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	أصول الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 33.

الجدول رقم (02): محتوى ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في N/12/31

N	الخصوم
	رؤوس الاموال الخاصة
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدججة) (1)
105	فارق اعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى, ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
131 و 132 (خارج 155)	المؤونات و المخزونات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
40(خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه
444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) و 45 و 46 و 48]	الديون الأخرى
419 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم

	مجموع الخصوم الجارية
	المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية, نفس العدد, ص34.

جدول حسابات النتائج (CR):

أ. تعريف جدول حساب النتائج:

إن جدول حساب النتائج¹:

هو بيان ملخص للأعباء و النتائج المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية, و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب, يوضح التمييز بين النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).
جدول حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة, و يصدر خلال مهلة أقصاها سنة, الأشهر التالية لتاريخ السنة المالية, و يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يقوم بنشرها, و يتم توضح المعلومات الآتية بطريقة دقيقة²:

- تسمية الشركة, الاسم التجاري, رقم السجل التجاري للمؤسسة, مقدمة للكشوفات المالية,
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الاقفال,
- العملة التي يقوم بها.

و يتم تقديم جدول حساب النتائج اجباري بالعملة الوطنية.

كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بمقارنات مع السنة السابقة.

ب. أهمية جدول حساب النتائج³:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية, فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن, و عليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من.

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل,
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام الشروع لمبالغ نقدية,
- تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها مع أفضل وجه.

¹Georges Deppalens, jean pierre, Gestion Financière de l'entreprise, 2009, p110.

²EricDumalaède, comptabilité générale, bertiédition, Alger, 2009, p 222.

³فايز زهدي الشلتوني, مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية, مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل, الجامعة الاسلامية, فلسطين, 2005, ص20.

ج. أهداف جدول حسابات النتائج:

- يلخص في جدول النتائج الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الاجمالية و نتيجة السنة المالية، و هذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة ب¹:
- التمييز بين النشاط التجاري و النشاط الانتاجي،
 - التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، و تلك التي لا ترتبط بالاستغلال.
 - مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة،
 - استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.
- د. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من الحسابات (6-7-8) فقد خصص القسم السادس للتكاليف و القسم السابع للإيرادات و القسم الثامن لتتوجات.

1. الأعباء: هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاد قيم الأصول، أو حدوث التزامات التي تؤدي الى نقصان في الأموال الخاصة، بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال².

و تتكون الأعباء من مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة و التي هي عبارة عن استهلاك البضائع و الموارد الأولية و اللوازم و كل السلع و الخدمات المستعملة دورة الاستغلال، و المصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب و الرسوم و المصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب و الرسوم و مصاريف العمال و المصاريف المالية و كذلك المصاريف المخصصة للامتلاكات و المؤونات³.

2. الإيرادات: و تتكون من جميع منتجات الدورة اي منتجات الاستغلال كميبيعات البضائع و الانتاج المباع و الانتاج المخزن، بالإضافة الى الخدمات المقدمة و تحويل تكاليف الانتاج و الاستغلال و كذلك نواتج خارج الاستغلال.

¹ خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص52.

² سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص219.

³ خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص176.

3. النواتج: تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال الدورة, في شكل دخول أو تزايد في الأصول, أو تناقص في

الخصوم, و التي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات¹.

و تشمل مجموعة النتائج الوسطية التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية².

-جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يتم من خلاله عرض المصروفات بحسب طبيعتها (مثال ذلك: الاستهلاكات، مشتريات، مواد أولية، مصروفات

نقل، مزايا عاملين و مصروفات اعلان..) و لا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المؤسسة، هذه الطريقة

ربما تكون سهلة في تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الانتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال

¹ سعدي عبد الحليم, مرجع سابق ذكره, ص219.

²خالص صافي صالح, مرجع سابق ذكره, ص176.

			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاستهلاكات و المؤونات و استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة المالية للأنشطة العادية
			العناصر غير المالية - المنتجات (بطلب بيانها) العناصر غير العادية - أعباء (بطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 30.

- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء و تكاليف التوزيع و البيع و و التكاليف الادارية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختيار و ليس اجباريا، ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في المخطط المحاسبي الوطني¹.

الجدول رقم(4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

N-1	N	الملاحظات	البيانات
			رفع الأعمال كلفة البيانات
			هامش الربح الاجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء التجارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة) مصاريف المستخدمين المخصصة للاستهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغييرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية

¹توفيق جوادى, اصلاح الاطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية, مؤشر علمي حول الاصلاح العلمي في الجزائر, آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, مالية الأسواق و مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مباح, ورقلة, الموافق ل 29 و 30 نوفمبر 2011, ص13.

			الاعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) و منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق ذكره، ص 31.

المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزانية المختصرة ثم نتعرف على هيكلها و في الأخير التمثيل البياني. تعريف الميزانية المالية المختصرة:

هي جدول ذو شقين: الأصول و الخصوم، حيث تترتب الأصول حسب درجة السيولة و الخصوم حسب درجة الاستحقاقية، و تكمن أهميتها في معرفة الحالة المالية للمؤسسة و لها دور كبير في مساعدة المحلل المالي في إتخاذ أفضل و أحسن القرارات¹.

الجدول رقم (05): الشكل النموذجي للميزانية المالية.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة:		الأصول الثابتة:
	الأموال الخاصة		القيم الثابتة
	رأس مال الشركة		الاستثمارات
	فرق إعادة التقدير		قيم معنوية
	مؤونة الأعباء و الخسائر		قيم ثابتة
	ديون طويلة و متوسطة الأجل		قيم ثلثية أخرى:
	ديون الاستثمارات		مخزون الامان
	قروض مصرفية		سندات المساهمة
			كفاءات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سابق ذكره، ص40.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في:

* رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل - الخزينة.

¹ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، مرجع سابق ذكره، ص114.

أولاً: رأس مال العامل (FR):

1. تعريف رأس مال العامل:

- يمثل رأس مال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأموال المتداولة و يطلق عليه ايضاً رأس مال المال التشغيلي¹.
- يعتبر رأس مال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي, و هو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى القصير و يتم تقسيمه من أعلى الميزانية و من أسفلها كذلك².

من أعلى الميزانية: رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأموال الثابتة.

من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

2. أنواع رأس مال العامل:

- رأس مال العامل الخاص.
- رأس مال العامل الصافي (الدائم).
- رأس المال العامل الاجمالي.
- رأس مال العامل الأجنبي.

الشكل الموالي يوضح طرق حساب أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم (06): طرق حساب أنواع رأس المال العامل.

طرق حساب انواع رأس مال العامل			
رأس المال الخاص	رأس المال الصافي	رأس المال الإجمالي	رأس المال الأجنبي
و يحسب كمايلي: • رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الأصول الثابتة • و يحسب أيضاً: الأصول المتداول-	و يحسب كمايلي: • رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الاموال المتداولة - الديون	و يحسب كمايلي: • رأس المال الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة • و يحسب أيضاً: • ر م ع ص + د	و يحسب كمايلي: • رأس المال العامل الأجنبي = د ق أ + د ط أ • و يحسب أيضاً: رأس المال العامل الإجمالي - رأس مال العامل

¹ منير شاكر محمد و آخرون, مرجع سابق ذكره, ص 112.

² صخري جمال عبد الناصر, التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البنروالية في الجزائر, مذكرة نيل شهادة ماستر, تخصص مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2013, ص 16.

مجموع الديون	ق أ	الخاص
		● و يحسب أيضا: مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

المصدر: إعداد هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

3. حالات رأس مال العامل:

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في ¹:

- رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر و هي الوضعية المستحبة أي الاموال الدائمة أكبر من الاموال الثابتة,
- رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وضعية قابلة للانتقاد اي الاموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة,
- رأس المال العامل اصغر من الصفر وضعية خطيرة و خاصة بالنسبة لمؤسسات التوزيع اي: الاموال الدائمة اقل من الاصول الثابتة.

4. أهمية رأس مال العامل: يعتبر المؤشر الاساسي من مؤشرات التوازن المالي و تأثيره يظهر على مسار الميزانية و تأمين السيولة النقدية للمؤسسة و تمويل الحد الادنى المطلوب من المخزون اللازم للمشروع و منح الائتمان للعملاء, و يمكن تلخيصها فيمايلي ²:

- يعكس الصورة الواضحة عن السيولة عند المؤسسة,
- يوفر الوقت للمؤسسة في عملية البيع و التحصيل,
- احتياط المؤسسة عند عجزها عن التسديد,
- يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة بها.

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل (BFR):

(1) تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على انها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة, و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري, و تظهر هذه الاحتياجات

¹ اليمين سعادة: استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها, مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2009, ص61.

² حسين لهبي, عثمان يخلف, التسيير المالي و التحليل المالي, الطبعة 1, دار النشر و التوزيع, جامعة الجزائر, 1996, ص45.

عند مقارنة الأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.¹
يمكن حساب احتياج رأس المال العامل كمايلي²:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{مصادر الدورية}$$

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة فتمثل في الديون قصيرة الاجل او ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها و يمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الاجل} + \text{تسيقات بنكية})$$

$$= (\text{مجموع الاصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{مجموع ديون قصيرة الاجل} - \text{تسيقات بنكية}).$$

(2) مميزات احتياجات رأس المال العامل: و تتمثل فيمايلي³:

- احتياجات رأس المال العامل متذبذبة لأنها ناتجة عن حركة المخزون و حركة الحقوق من جهة و عن حركة القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى
- احتياجات رأس المال العامل تتكرر عن كل دورة استغلال و هذا ناتج عن موارد الدورة و احتياجاتها،
- استمرارية احتياجات رأس المال العامل تعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثل في رقم الأعمال و حجم الانتاج.

(3) تغيرات احتياجات رأس المال⁴:

أ. تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:

- في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، و هذه الزيادة ترجع إلى موارد الدورة المتمثلة في:
- ❖ ارتفاع سرعة دوران العملاء.
 - ❖ انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب. تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

² زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 52

³ خميسي فتيحة، التسيير و المالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 77.

⁴ مبارك سلوس، مرجع سابق ذكره، ص 34.

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية, و هذا ما يعود إلى غتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الاجل المحدد.

ثالثا: الخزينة:

1. تعريف الخزينة

"الخبزينة هي مجموع السيولة التي تحت تصرف المؤسسة"¹

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على انها مجموع الاموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال, تشمل صافي القيم الجاهزة اي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة أن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال, و أن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها, لان المؤسسات في السوق تتنافس من اجل كسب من العملاء بواسطة تسهيلات البيع, بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل ابقاءها جامدة و بالتالي زيادة الربحية².

لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة, و قد ينتج عن هذا اتبايعات سلبية. فكلما كانت الخزينة تقرب من الصفر بقيمة موجهة, و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا, حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال و تسديد المستحقات التي انقضت اجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين³:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو = القيمة الجاهزة - القروض المصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة, إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضاف إليها القروض المصرفية, و يمكن للخزينة ان تساوي القيم الجاهزة و هذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

2. الحالات الممكنة للخزينة:

✓ الخزينة الموجبة: تكون الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة, و بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل, و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة.

¹ بوشاشي بوعلام, المنبر في التحليل المالي و تحليل الاستغلال, دار هومة للنشر و التوزيع, الجزائر, بدون سنة للنشر, ص110.

² لزعر محمد سامي, المرجع السابق, ص65.

³ نفس المرجع السابق, ص66-67.

✓ الخزينة السالبة: يكون رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل, هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط.

المطلب الرابع: النسب المالية كأداة للتحليل المالي:

إن التحليل المالي بالنسبة له دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تتعدد النسب المالية لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة, و تعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفر المعلومات التي تعتمد عليها كما انها لا تتعلق بذاتية الباحث مما يدل على مصداقية هذه النسب.

اولا مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها: "علاقة تربط بين بندين او أكثر من بنود القوائم المالية. و قد تتواجد البنود التي تخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. فحافة مجمل الربح مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منها على قائمة الدخل و هذان البندان هما: مجمل الربح, صافي المبيعات¹.
تعرف أيضا بأنها: "علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذ قورن بنسبة أخرى متعلق عليها حيث تسمى هذه النسبة المتعلق عليها بالنسبة المرجعية أو نسبة الصناعة التي ينتمي إليها المشروع².

و النسب المالية الجيدة هي التي تتسم بالخصائص التالية:

- سهولة استخراج بنودها,
- ذات دلالة واضحة,
- يسهل تفسيرها,
- تساعد في الحكم على وضعية المشروع أو في اتخاذ القرارات,
- الاستفادة من النسبة في وقت الحاجة إليها,
- أن يسهل تفسير التغير في النسبة و تحديد أسبابه,
- أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله.

ثانيا: أسس التحليل بالنسب:

هناك العديد من الأسس التي يتوجب اتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب و ذلك لضبط عملية التحليل و إبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها, و من هذه الاسس مايلي³:

¹ محمد مطر, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني, دار وائل للنشر, الطبعة 2, الأردن, 2006, ص31.

² عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون, أصول المحاسبة المالية, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, الطبعة 2, الأردن, 1999, صص 305-306.

³ مفلح محمد عقل, مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي, مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع, الطبعة 1, 2011, صص 306-307.

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: نظرا لوجود عدد كبير من النسب المالية, فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي, لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد من الحصول على المعلومات المطلوبة بناء على الهدف المحقق, إلا أن تحديد الهدف من التحليل هو امر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها, وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي,

- القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية: و هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية و يمكن تلخيصها على النحو التالي:

● تركيب النسبة المالية بطريقة تجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة, كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها,

● يجب أن يتم بناء و اعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة و تحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

- التفسير السليم للنسب المالية: قام التفسير البدائي لمؤشرات لنسب المالية على أساس تصنيف بنود القوائم المالية إلى أرقام جيدة و أرقام سيئة وقد صنفت ضمن الجيد, الموجودات و العائدات, في حين صنفت ضمن السيء, الديون و المصروفات.

ثالثا: انواع النسب المالية:

هناك أنواع عديدة من النسب المالية لهذا يجب اختيار اهمها و تختلف أهميتها من مستعمل غلى آخر و الهدف المبتغى من التحليل.

لهذا سيتم تناول أهم هذه النسب و الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): أنواع النسب المالية

مجال القياس	اسم المؤشر	قيمة المؤشر	كيفية القياس
سليولة	نسب التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تمثل هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة
		$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة على مقابلة الخصوم المتداولة بالأصول

<p>المتداولة دون الاعتماد على المخزون</p>			
<p>تقيس هذه النسبة حجم النقدية و ما يمثّلها (استثمارات في الأوراق المالية قصيرة المدى) الموجودة تحت تصرف المؤسسة.</p>	$\frac{\text{الأصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم الجارية (دق أ)}}$	<p>نسبة النقدية</p>	
<p>تقيس هذه النسبة الربح الذي تحقّقه المؤسسة و مدى كفاءتها و قدرتها في مستوى محدد من الإيرادات و المبيعات بعد تغطية كافة المصروفات التشغيلية.</p>	$\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب \% و تعادل \%5}}{\text{صافي المبيعات}}$	<p>نسبة هامش الربح</p>	
<p>كلما ارتفعت النبة دلت على كبر حجم الأرباح و كفاءة المؤسسة (%4)</p>	$\frac{\text{الربح صافي بعد الفوائد و الضرائب \%}}{\text{مجموع الأصول}}$	<p>نسب العائد على الموجودات</p>	<p>الربحية</p>
<p>تقيس هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من رأس المال و أرباح العام و الاحتياطات المحتجزة, و هي تعادل 5% حسب المتعارف عليه بين الصناعات الشبيهة.</p>	$\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$	<p>نسب العائد على حقوق الملكية (المساهمين)</p>	
<p>يتم معرفة نسبة التمويل لالتزامات و حقوق الملكية, و المتعارف عليه إذ تمثل نسبة الدين 50% من حقوق الملكية.</p>	$\frac{\text{مجموع الإلتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	<p>نسبة الديون إلى المساهمين (حقوق الملكية)</p>	<p>المدى</p>
<p>تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين و الدائنين في عملية تمويل الموجودات.</p>	$\frac{\text{مجموع الإلتزامات}}{\text{الأصول مجموع}}$	<p>نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول</p>	<p>يونية</p>

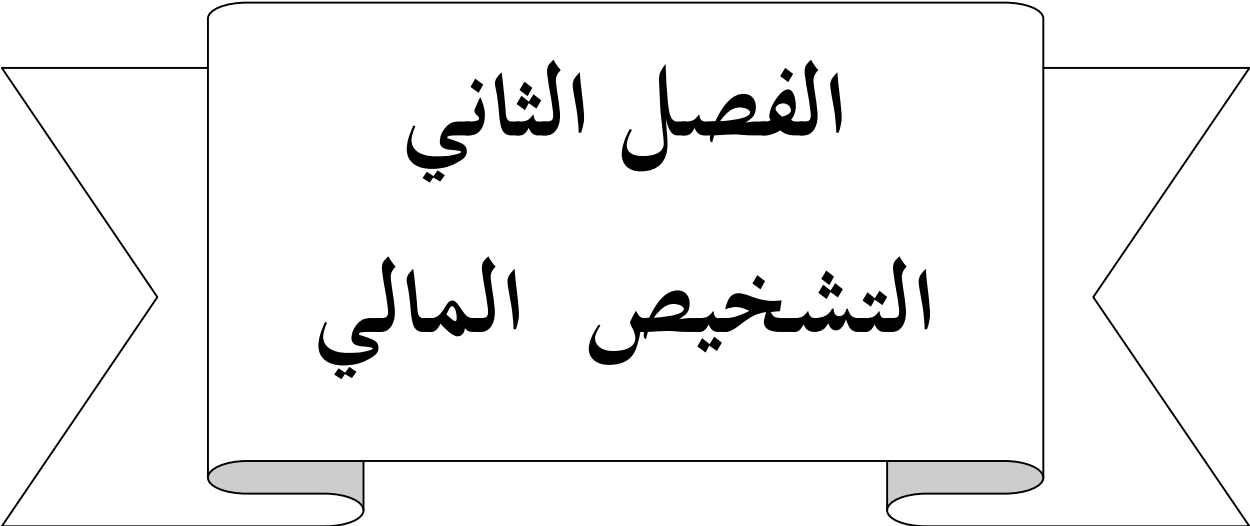
<p>و يجب ان تكون في حدود 33% مقدار ثلث) $\frac{1}{3}$ الموجدات ولو زادت عن ذلك لا تستطيع المؤسسة الاقتراض مجددا.</p>		<p>(الموجدات)</p>	
<p>تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل.</p>	$\frac{\text{نسبة الدين}}{\text{الموجدات}}$ $\frac{\text{جملة الدين}}{\text{جملة الموجدات}}$	<p>نسب هيكل رأس المال</p>	
<p>تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول داخل المؤسسة.</p>	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	<p>معدل دوران إجمالي الأصول</p>	
<p>كلما ارتفع معدل دوران الأصول الثابتة مقارنة بالمعيار المستخدم في عملية المقارنة كلما زادت الكفاءة الإدارية.</p>	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$	<p>معدل دوران الأصول الثابتة</p>	
<p>يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد رقم الأعمال. فكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات. الانخفاض في معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة.</p>	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$	<p>معدل دوران الأصول المتداولة</p>	<p>النشاط</p>
<p>تعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون خلال السنة</p>	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون السلمي " متوسط المخزون"}}$	<p>معدل دوران المخزون</p>	

إلى مبيعات			
كلما زاد معدل الدوران كلما دل على كفاءة الإدارة و العكس صحيح.	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{العملاء} + \text{أوراق القبض}}$	معدل دوران الذمم المدينة	
زيادة فترة التحصيل عن فترة الائتمان التي تمنحها المؤسسة للعملاء فيكون مؤشر على وجود في فترة تحصيل الذمم المدينة أو تبين مشاكل خارجية مرتبطة بالعملاء و يبين وجود كساد عام أو تدني سلعة معينة.	$\frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$	فترة التحصيل	
يعتبر مؤشرا من مؤشرات السيولة. يقيس مدى كفاءة الإدارة في التسديد.	$\frac{\text{المشتريات}}{\text{القبض أوراق و الموردين}}$	معدل دوران حسابات الذمم	
يقصد بها المدة التي تمر بين فترة السداد و فترة التحصيل. مهمة جدا للمؤسسات ذات المخزون المرتفع. فكلما ارتفعت فترة السداد كلما دل ذلك على تباطؤ في التسديد, ليكون الانخفاض فيما مؤشر للتحسن في السيولة.	$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم}}$	فترة السداد	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

خلاصة الفصل: يمكن استخلاص النقاط التالية:

- ✓ التحليل المالي أصبح ضروري للإدارة المالية, و مهم جدا للمؤسسات و خاصة في وقتنا الحاضر لأنه أصبح وسيلة حديثة و من الصعب الاستغناء عنه.
- ✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساليب لاتخاذ القرارات, من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية و معالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل: معالجة النقص المتوقع في السيولة.
- ✓ التحليل المالي يعتمد على النسب و المؤشرات المالية من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة, باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة, و المعلومات التي تبنى عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي.



الفصل الثاني
التشخيص المالي

تمهيد:

يعتمد التشخيص المالي على تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية, و هذا باستعمال مؤشر العائد و المخاطرة, و ذلك لتحديد نقاط القوة و الضعف, من أجل الوصول إلى حلول تناسب نشاط ووضع المؤسسة.

و عليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مدخل عام للتشخيص المالي

المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد و المخاطرة.

المبحث الأول: مدخل عام للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الصلاحيات المستعملة في التسيير, فهو يساعد في التعرف على نقاط الضعف و القوة في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

من أجل الاحاطة بمفهوم التشخيص المالي لا بد من ذكر أصل مصطلح التشخيص.

اولا: مفهوم التشخيص

تعتبر كلمة التشخيص المالي ذات مصدر يوناني و تعني القدرة على الادراك و هي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض و تحديد الأسباب, و في الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين و التي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات و الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

1. تعريف التشخيص:

يعرف التشخيص بأنها: "على كل مسير مؤسسة ناجح أن يخصص نصف وقته في عملية التشخيص لمعرفة قوة و ضعف أربع موارد أساسية في المؤسسة تتمثل في: الموارد البشرية, الموارد التقنية, الموارد التجارية, و الموارد المالية مهما كان هدف التشخيص".

كما يعرف على أنه: "أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها و ليس فقط ماليا و لكن صناعيا و تجاريا فهي تهدف إلى تشخيص و فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة و دعم التقدير المستقبلي"¹.

و عليه يمكن القول أن التشخيص هو:

✓ عملية ابداء الرأي على حالة المؤسسة,

✓ استنتاج المشاكل و النقائص,

✓ الخروج بنتائج ايجابية.

2. اهمية التشخيص:

¹ قرية معمر, التشخيص المالي و الاقتصادي و دوره في بناء الاهداف, مذكرة نيل ماجستير قسم علوم التسيير, جامعة سعد دحلب البلدة, الجزائر, 2005,

ان تعدد الاشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية و الخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص بهدف تحديد نوع الخلل و سببه, و منه اتباع مجموعة من الاجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار و بشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص و التدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضعف و توسيع نقاط القوة.

و منه تظهر أهمية التشخيص فيمايلي¹:

● إن التشخيص اداة تسيير تسمح باتخاذ القرارات و بناء أهداف مستقبلية و قد تكون هذه القرارات و الأهداف استراتيجية في حياة المؤسسة فالنتائج التي تبرز عن التشخيص بعد عملية الدراسة و التحليل توضح مختلف النقائص و الايجابيات التي تكون نقطة انطلاق في بناء الأهداف.

● يسمح بتحليل الامكانيات المادية و المالية للمؤسسة,

● يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة و القرارات الحقيقية للمؤسسة و من ثم المقارنة بين الامكانيات المعطاة و ما يمكن تحقيقه بنفس تلك الامكانيات,

● يسمح التشخيص بالتأكد على الاستراتيجية المتبعة و كذلك تحديد استراتيجية مستقبلية حيث أن الاستراتيجية تبنى على أساس اهداف مستقبلية طويلة المدى,

● يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها,

● يمكن التشخيص من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة,

● يسمح التشخيص بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على وسم مخطط التعديل,

● يساعد في تحليل المحيط (زبائن, سوق...) بكشف مختلف التغيرات الداخلية و الخارجية بغض النظر عن

الصعوبات المحيطة و التي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة, و العمل على تفكيكها و تبسيطها بغرض تحقيق افضل استراتيجية ممكنة اتجاه محيطها,

و منه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل الشخص إلى حل سريع

ايجابي اذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة و الاحاطة بكل المعطيات و المتغيرات و ذلك بتوفر الشروط و الهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء و التقليل بقدر الامكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

ثانيا: مفهوم التشخيص المالي

تعريف التشخيص المالي

¹ نفس المرجع السابق, ص 39.

التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات و القوائم المالية بهدف جمع المعلومات و تحليلها و هذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة و من خلال هذا يمكن تعويض التشخيص المالي على أنه:

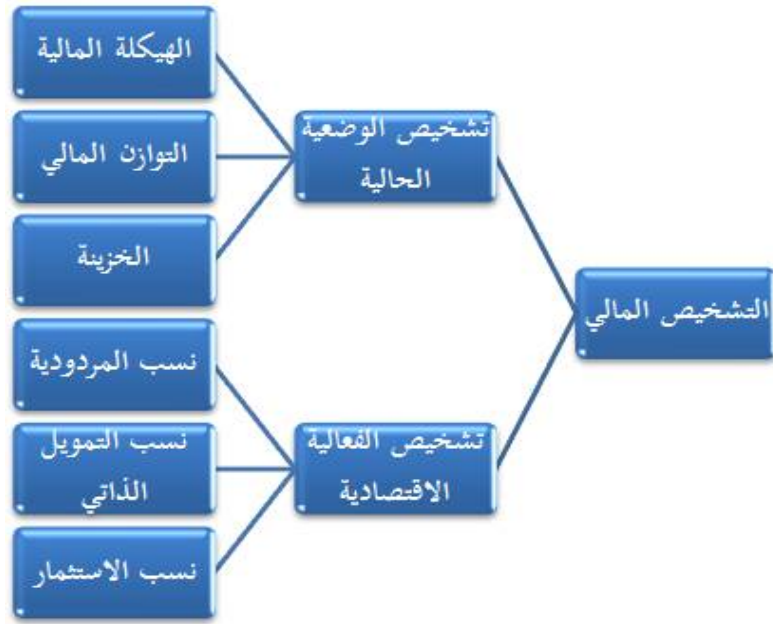
- عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية, بهدف استخراج نقاط القوة و الضعف ذات الطبيعة المالية¹,
- يقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دروة او عدة دورات متعددة من نشاطه, و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها, مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعم في إطارها المؤسسة².
- يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند الممولين الخارجين عن المؤسسة و هو يرتبط في هذه الحالة بالتحليل المنجز على الأوراق انطلاقا من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط و القوانين و العلامة الضرورية لصحة مالية جديدة³.
- يسمح بالحكم على الوضعية الحالية و الفعالية المالية, يتم توضيح ذلك في المخطط التالي:

¹ الياس بن ساسي, يوسف قريشي, التسيير المالي (دروس و تطبيقات), دار وائل للنشر, الجزائر, 2006, ص45.

² لعشوري نوال, التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية, بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني تشخيص المؤسسات الاقتصادية, المركز الجامعي مساعدي لخضر, سوق اهراس, الجزائر, يومي 22-23 ماي 2012.

³ عمر تواتي, اشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة نيل ماستر أكاديمي, قسم علوم التسيير, جامعة قاصدي مرياح, ورقلة, الجزائر, 2013, ص07.

الشكل رقم (04): توضيح الوضعية الحالية و الفعالية للمؤسسة.



المصدر: نفس المرجع السابق, ص 07.

نستنتج مما سبق ذكره أن التشخيص المالي يهتم بفحص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة, و ذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي, و هذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة زمنية معينة و بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها و التدقيق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها و تفاديها مستقبلاً أو بتوجيه القوة و هذا من أجل اتخاذ القرارات المالية و القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف و نتائج التشخيص المالي

أولاً أهداف التشخيص المالي

فإن الهدف من التشخيص المالي هو تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية¹:

- النمو: التشخيص المالي يهدف إلى تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة و ذلك بدراسة مصادر التمويل, و الاستثمار و رفع الربحية.
- التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل (دورة الاستثمار) و على المدى القصير (دورة الاستغلال).
- المردودية: أي المردودية بنوعيتها:

¹ طراد خوجه هشام, جميل حسين, تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره, بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية, المركز الجامعي محمد شريف مساعديه, سوق أهراس, يومي 22-23/2012.

- الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.
 - المالية: و التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.
 - المخاطر: التشخيص المالي يهدف إلى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة و كيفية مواجهتها و ذلك بتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف للأداء المالي للمؤسسة.
- إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة و شاملة على نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة و موقعها في ظل التغييرات البيئية التي تؤثر على حاضرها و مستقبلها, و إيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب و تفادي المخاطر المحتملة و استغلال الفرص.
- كما يهدف التشخيص المالي إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة.

ثانيا: نتائج التشخيص المالي

غن الهدف من التشخيص المالي هو الوصول غلى نتائج سريعة و مرضية, و اهم هذه النتائج مايلي:¹

✓ نتائج التشخيص المالي الخارجي: أهمها مايلي:

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة,
- تقييم الحالة المالية و مدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين,
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الأسهم في السوق المالية,
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة,
- تقييم الوضعية المالية و مدى استعداد المؤسسة للاستدانة و قدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

✓ نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح التشخيص المالي الداخلي باتخاذ القرارات و الأحكام التالية:

- تقدير المركز المالي للمؤسسة,
- تحديد الأخطار (خطر الاستغلال او خطر مالي),
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل, قرارات الاستثمار, قرارات توزيع الأرباح).

¹ خليفة الحاج: وكال نورالدين, التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية للمؤسسة, بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية, المركز الجامعي محمد شريف مساعديه, سوق أهراس, الجزائر, يومي 22-23 ماي 2012.

المطلب الثالث: أنواع و خطوات التشخيص المالي

أولاً: أنواع التشخيص المالي

يوجد نوعان من التشخيص المالي¹

✓ التشخيص المالي الداخلي:

هو عملية تشخيص و تحليل نقاط القوة و نقاط الضعف الداخلية للمؤسسة, حيث ان هذا التشخيص تضعه المؤسسة لنفسها, و الهدف منه أن تكشف عن مواطن القوة و الضعف و تقوم بتزويد المسيرين بالمعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

✓ التشخيص المالي الخارجي:

هو عملية تحديد الامكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نمط نموها.

يرتكز التشخيص على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة, و دراسة فرص و التهديدات يمكن مواجهتها من جهة أخرى.

ثانياً: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى و من محلل لآخر و ذلك حسب الهدف من عملية التشخيص, و بصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية²:

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرارات المراد اتخاذها),
- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة,
- اختيار زمن المقاربة او الطريقة المناسبة للتشخيص,
- جمع المعلومات المالية و الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة,
- اجراء الحسابات اللازمة و استعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول,
- التحليل و مقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة,

¹ خميسي شيخة, التسيير المالي للمؤسسة, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع, الجزائر, ص69.

² درودي لحسن, مطبوعة في مقياس التشخيص المالي, لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية و حاكمية المؤسسة و مالية و اقتصاد دولي, بجامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015, ص15.

- التشخيص الشامل هو عبارة عن تحديد نقاط القوة و مواطن الضعف و وضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة و وضع التوصيات,
- القيامه برسم سياسة و اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم خطوات التشخيص المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): خطوات التشخيص المالي







المصدر: دردوري لحسن, نفس المرجع السابق, صص 13-15.

المطلب الرابع: طرق وأدوات التشخيص المالي

أولاً: طرق التشخيص المالي

ان التشخيص المالي يستخدم مجموعة من الطرق التي يقوم باستعمالها لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة
تتلخص هذه الطرق كمايلي¹:

1. التشخيص التطوري:

يقوم هذا التشخيص على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية, حيث يتم تحليل الوضعيات
المالية السابقة و ذلك من أجل تشخيص وضعها الحالي و تقدير الوضع المالي المستقبلي, و من اجل القيام بهذه الدراسة
يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال من أجل أن يتمكن الشخص المالي من رسم
التطور المستقبلي للوضع المالي, و يركز التشخيص المالي التطور على العناصر التالية:

✓ تطور النشاط: هو متابعة التغيرات التي تطرأ على النشاط عبر الزمن, و يعتمد في التغيير على تغيير رقم الأعمال
أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ. ثم الحكم على نمو النشاط إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات السوق,
و استنادا الى حالات النمو إما مرتفع أو مستقر أم منخفض, و يمكن للشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف و
الذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

✓ تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الامكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة النشاط
و تطورها بين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة, و يعتبر مؤشرا للمؤسسة اذا كانت تتجه نحو النمو أو البقاء
أو الانسحاب من السوق.

✓ تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون الهيكل من العملاء و الموردين و المخزونات و هي التي تشكل
الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال و لابد من مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نمو النشاط و ذلك من أجل الحكم
على مستوى الاحتياجات المالية.

✓ تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون,
حيث يمكن من مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمة الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل
احتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى استغلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية.

2. التشخيص المالي المقارن: يعتمد على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط و في

معظم و أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائد في نفس القطاع, ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصد و

¹ ألباس بن ساسي, يوسف قريشي, مرجع سابق ذكره, ص ص 50-51.

الأدوات و المؤشرات المالية, و يهدف الشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط, خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3. **التشخيص المالي المعياري:** و هو امتداد التشخيص المقارن و يختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة و مستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء و المحللين العاملين في البورصات, و يعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات و ذلك في نشاطات مختلفة و من أمثلتها:

✓ معدل الهيكل المالي (ديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدرة ب8%,

✓ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق المعارضة,

✓ الديون متوسطة و طويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

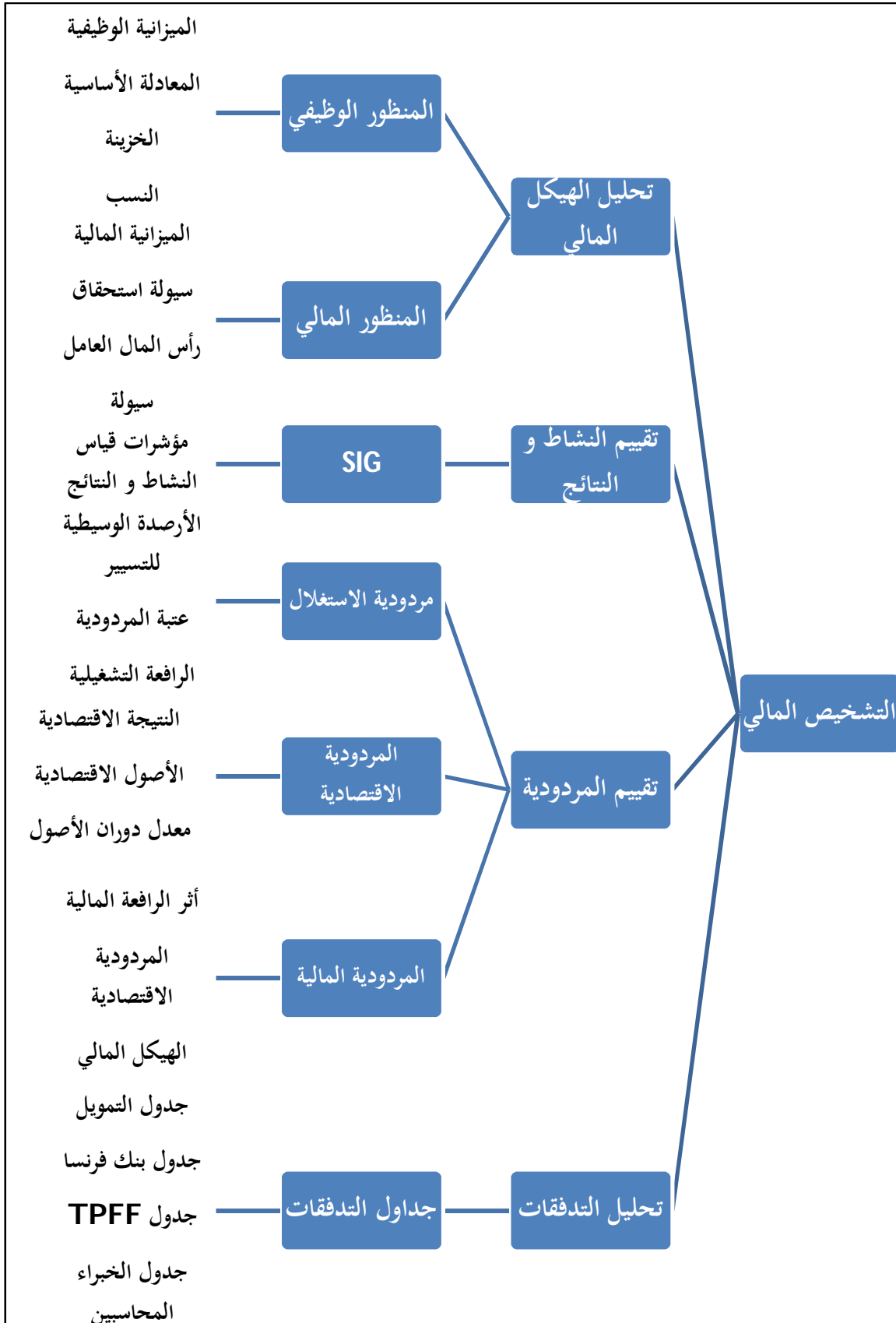
ثانيا: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة, و ذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل, و ضمان استمرار التسيير الفعال, و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها و هي¹:

1. تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية المالية, و هذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
2. تقييم المردودية: و هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها, و هو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها.
3. تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل الأكثر تطورا و يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز, كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.
4. تقييم النشاط و النتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير, و هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة, و يمكن توضيحها في الشكل التالي:

¹ ألباس بن ساسي, يوسف قريشي, نفس المرجع السابق, ص ص 52-53.

الشكل رقم (06): أدوات التشخيص المالي



المصدر: الياس بن ساسي, يوسف قريشي, نفس المرجع السابق, ص ص 52-53.

المطلب الخامس: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي اهتمام فئات متعددة, حيث تسعى كل فئة للحصول على اجابات لمجموعة من التساؤلات التي تهم مصالحها, و ذلك عن طريق الاستعانة بالتحليل المالي في تحليل التقارير المالية و تفسير نتائجها, اذن فالهدف من التشخيص المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة, و يمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتشخيص المالي كمايلي¹:

أولاً: الأطراف الداخلية"

هناك عدة أطراف من داخل المؤسسة تحتاج إلى التشخيص المالي و ذلك إما لتقييم عمل المؤسسة ككل يمكن أن نذكرها فيمايلي:

1. يعتبر التشخيص المالي من أهمل الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال, و عرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في الشركات المساهمة او الادارة المشرفة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التشخيص فيمايلي:
 - ✓ مدى كفاءة الادارة في اداء وظيفتها,
 - ✓ تقييم ربحية المؤسسة العوائد المحقق على الاستثمار,
 - ✓ التعرف على الاتجاهات التي يتخذها اداء المؤسسة,
 - ✓ مقارنة اداء المؤسسة باداء المؤسسات الاخرى المقاربة في الحجم و التي تشابهها في طبيعة النشاط,
 - ✓ بالاضافة إلى مقارنتها مع اداء الصناعة التي تنتمي اليها المؤسسة,
 - ✓ تقييم فاعلية الرقابة,
 - ✓ كيفية توزيع الموارد المتاحة على اوجه الاستخدام المختلفة,
 - ✓ تشخيص المشكلات الحالية,
 - ✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2. العاملون: هم من أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها, و من أهم أهداف الادارة هو ارضاء العاملين فيها, و يتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و وضعها النقدي و مستوى ربحيتها و كفاءة نشاطها و فعالية سياساتها و قراراتها, و غيرها من جوانب القوة و التي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة و النمو, مما يعزز من ارتباط العاملين فيه و يقلل من معدل دوران العمل, و كذلك يهتم العاملون في المؤسسة بنتائج أعمالها على نحو رئيسي و لسببين هما:

¹لعشوري نوال, تشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية, مرجع سابق ذكره, ص ص 5-7.

✓ تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإيجاز في حالة النجاح, الأمر الذي يؤثر في مستوى الانتاجية,

✓ معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم لتبقى ضمن إيجابيات المؤسسة.

3. المساهمون: يرتبط المساهمون بشكل رئيسي لذا نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية, و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتهم الجارية بانتظام, كما يهتموا ايضا بمدى قدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

ثانيا: الأطراف الخارجية

هناك اطراف عديدة تستفيد من عملية التشخيص المالي خارج المؤسسة مع ذكرها كما يلي:

1. سماسرة الأوراق المالية:هدف السماسرة من التشخيص المالي يمكن أن نذكرها كمايلي:

❖ تطراً تغيرات على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة او نتيجة للظروف الاقتصادية العامة, الامر

الذي يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتسعير الأسهم,

❖ أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2. المستثمرون الحاليون و المتوقعون: يهتم المستثمر بالتشخيص المالي للتعرف على سلامة أمواله و الحصول على

ربح معقول في الأجل الطويل, لذا تركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للمؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة, و من الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة و مقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها فحتى يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحا تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة و هذا ما يحققه التشخيص المالي من خلال المقارنة بين ارباح المؤسسات في نفس الصناعة.

3. المصالح الحكومية: يعود الجهات الحكومية بتحليل اداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية, بالإضافة للأهداف التالية:

❖ التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها,

❖ تقييم الاداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

❖ مراقبة الأسعار.

❖ غايات احصائية.

4. الدائنون: يقصد بالدائن هو ذلك الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة او الشخص المحتمل

شراءه للسندات المصدرة, أو الاكتتاب في القرض الجديد او بصدد اقراض الأموال للمؤسسة, و قد يكون الدائن بنكا أو

مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين, لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المؤسسة و الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق.

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو امكانية السداد هذا الالتزام في الأجل الطويل, أما اذا كان القرض لمدة أقل من السنة, فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من امكانية سداد الدين هذه الالتزامات في الأجل القصير, و مع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

5. الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه, و استقرار أوضاعهم المالية, و هذا يعني دراسة و تحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد, و تطور هذه المديونية, و على ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما اذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يلغيه, و بذلك يستفيد المورد من المعلومات و البيانات التي يقدمها و ينشرها المتعاملين بصفة دورية.

6. مكاتب الدراسات و الاستثمارات: تقوم مكاتب الدراسات بالتحليلات المختلفة و ذلك بالمبادرة الخاصة أو بناء على تكليف من احدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها و تقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاه و تتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.

المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد و المخاطرة

يعتبر مؤشر العائد و المخاطرة مؤشرا مهما في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من أجل تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف, كما أن النظرية المالية الحديثة تربط العائد بالمخاطرة حيث كلما ارتفع العائد ارتفع الخطر و العكس صحيح.

المطلب الأول: تشخيص العائد (المردودية) باستخدام مؤشرات النشاط

• رقم الأعمال (CAHT):

يعتبر¹ تطور رقم العمال عامل أساسي في التشخيص المالي و فهم المؤسسة كما أن رقم الاعمال يجب أن يكون بصيغة الكميات المباعة و الثمن, فهذا التشخيص يهتم بالمراحل التي تمر بها المؤسسة حسب النشاط اذا كانت في قمة النمو, ركود, نمو بطيء, تراجع.. الخ.

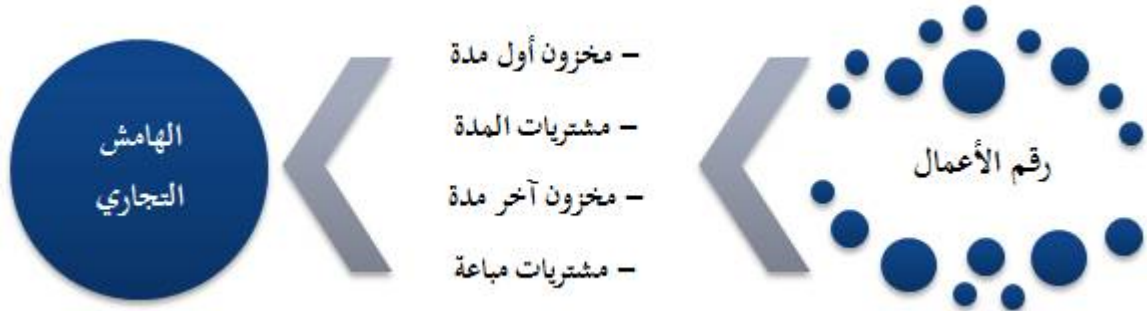
¹:Piereverniment, Finance d'entreprises, 5^{ème}, Edition Dalloz 2002, p 236.

شكل رقم (07): رقم الأعمال و العلاقة التبادلية بين المؤسسة و العملاء



- المصدر: فروم محمد الصالح, النمو و الأداء المالي و الاستراتيجية للمؤسسة, مذكرة نيل الماجستير, قسم علوم التسيير, جامعة 20 أوت, سكيكدة, الجزائر, 2006, ص 151.
- الهامش التجاري: و يحسب الهامش التجاري بالعلاقة التالية¹:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{رقم الاعمال} \pm \text{التغير في المخزون} - \text{الشراء} \pm \text{التغير في المشتريات}.$$
و يمكن التعبير عنه بالشكل التالي:
الشكل رقم (08): تكوين الهامش التجاري



- المصدر: بوطغان حنان, تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية, مذكرة نيل شهادة الماجستير, قسم علوم التسيير, جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, الجزائر, 2007, ص 83.
- انتاج النشاط: و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{انتاج الدورة} = \text{انتاج مباع} \pm \text{انتاج مخزون} + \text{انتاج المؤسسة لذاتها} + \text{خدمات مقدمة}.$$

يعتمد¹ تقييم الانتاج على طرق تقييم المخزون و لا يمكن تقييمه على أساس سعر البيع, أو تقييم المبيعات على اساس سعر التكلفة, كما أن تقييم الانتاج بسعرين (جزء بسعر التكلفة و الآخر بسعر البيع) يؤدي إلى قيم مشوهة للحقيقة.

¹ ناصر دادي عدون, تقنيات مراقبة التسيير, الجزء 1, دار المحمدية العامة, الجزائر, 1990, ص 75.

لرصد الانتاج عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر مرجعي للحكم على فعالية مجموعة من العناصر أهمها:

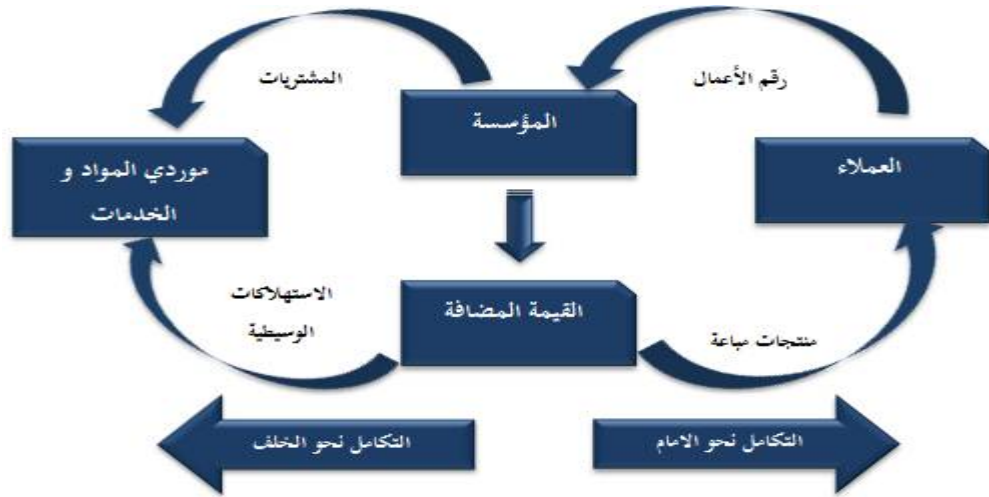
- ✓ قياس القدرة الانتاجية للمؤسسة و قدرتها على تطوير احتياجاتها ذاتيا,
- ✓ قياس مستوى التكاليف المباشرة مقارنة بالإنتاج,
- ✓ قياس انتاجية العامل اي مدى مساهمة العمال في الانتاج,
- ✓ حساب مردودية آلات الانتاج,
- ✓ حساب ايرادات الانتاج.

• القيمة المضافة VA: و تحسب القيمة المضافة بالنسبة للمؤسسة كمايلي²:

القيمة المضافة = الهامش التجاري + انتاج الفترة - المشتريات + التغير في المخزون - مشتريات أخرى و أعباء خارجية

و يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الشكل رقم (09): تشكيل القيمة المضافة



المصدر: الياس بن ساسي, يوسف قريشي, مرجع سابق ذكره, ص 174.

كما يمكن حساب القيمة المضافة بجمع العناصر المكونة لها و المستفيدة منها في نفس الوقت كمايلي³:

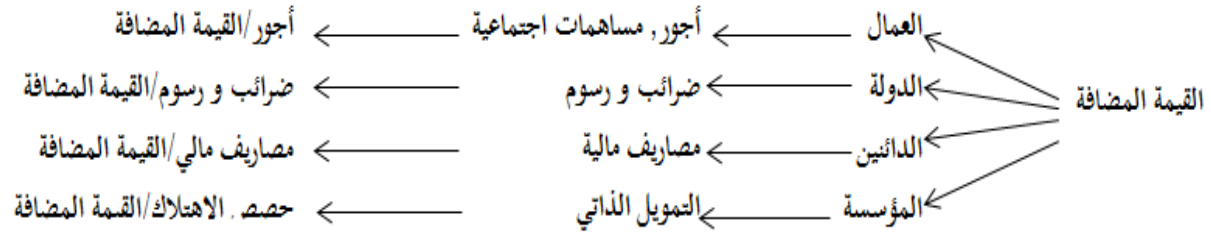
القيمة المضافة = مصاريف العاملين (ح/63) + ضرائب و رسوم (ح/64) + مصاريف مالية (ح/65) + منخصصات المؤونات و الامتلاكات (ح/68).

¹ فروم محمد الصالح, مرجع سابق ذكره, ص 148.

² اليمين سعادة, مرجع سابق ذكره, ص 23.

³ فروم محمد صالح, مرجع سابق, ص 149.

الشكل رقم (10): العناصر المكونة للقيمة المضافة



المصدر: فروم محمد صالح, مرجع سابق ذكره, ص 150.

كما أن هناك عوامل تؤدي إلى انخفاض و ارتفاع في القيمة المضافة و عموما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (08): عوامل الانخفاض في القيمة المضافة

عوامل انخفاض القيمة المضافة	عوامل ارتفاع القيمة المضافة
- انخفاض النشاط	- ارتفاع النشاط
- انخفاض الهامش الخام	- ارتفاع الهامش الخام
- ارتفاع الاستهلاكات الوسيطة	- انخفاض الاستهلاكات الوسيطة

المصدر: فروم محمد صالح, نفس المرجع السابق, ص 151.

المطلب الثاني: تشخيص العائد باستخدام مؤشرات النتيجة

- الفائض الاجمالي للاستغلال EBE:

يمكن تعريف¹ فائض الاستغلال الاجمالي بالنتيجة الاقتصادية للمؤسسة و المتولدة من عمليات الاستغلال التي

تزاو لها المؤسسة, مستقلة عن السياسات المالية, الاهتلاكات و المؤونات, و التوزيع, و يحسب بالعلاقة التالية:

فائض الاستغلال الاجمالي = القيمة المضافة + اعانات الاستغلال - ضرائب و رسوم - مصاريف

المستخدمين.

فهو المورد الأساسي الذي تخنيه المؤسسة من نشاط الاستغلال الاجمالي, و يمكن اعتباره مؤشرا للأداء الانتاجي

و التجاري بجانب الاداء المالي و تكمن أهمية هذا المفهوم في قدرته على اجلاء العديد من انشغالات المؤسسة.

و من بين استخدامات الفائض الاجمالي للاستغلال في التحليل هي²:

✓ يتحكم في المردودية النهائية للمؤسسة و يقيس قدرة المؤسسة على التطور,

¹ عادل عشي, الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, قياس و تقييم, مذكرة نيل شهادة الماجستير, قسم علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2001,

ص 67.

² فروم محمد صالح, مرجع سابق ذكره, ص 153.

- ✓ يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض
- ✓ يقيس الكفاءة الصناعية و الانتاجية للمؤسسة,
- ✓ يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يعتمد عليه بشكل اساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط, الاستمرارية فيه, أو الانسحاب منه.

الشكل رقم (11): تكوين الفائض الاجمالي للاستغلال



المصدر: بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص 90.

• نتيجة الاستغلال Re:

تمثل في¹ الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{نواتج مختلفة} + \text{تحويل تكاليف الاستغلال} - \text{(مصاريف المستخدمين} + \text{ضرائب و رسومات مالية} + \text{مصاريف مختلفة} + \text{مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).}$$

كما تقيس نتيجة الاستغلال الاداء التجاري و الصناعي لمؤسسة بطريقة مستقلة عن السياسة المالية و الجبائية و يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الشكل رقم (12): تكوين نتيجة الاستغلال



• النتيجة الجارية قبل الضريبة RCAT:

¹تالي رزيقة, تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, مذكرة نيل شهادة الماستر قسم علوم التسيير, المركز الجامعي العقيد أكلي محند أو لحاج, البويرة, 2011, ص 24.

تضم¹ هذه النتيجة لجميع الأعباء و جميع النواتج المتعلقة بالاستغلال العادي للمؤسسة, و تضم أيضا النواتج و الأعباء المالي, فهي بمثابة مؤشر لنشاط المؤسسة الاقتصادي و المالي.

و يستبعد² هذا الرصيد العمليات التي تقوم بها المؤسسة بشكل استثنائي و مؤشر اداء جيد, يأتي بعد الأخذ بعين العناصر المالية, و يسمح بتقييم المردودية للمؤسسة, و سياسة تمويلها المختارة و تحسب كالتالي:

النتيجة الجارية قبل الضريبة = نتيجة الاستغلال + نواتج مالية + تحويل مختلف الفوائد + اعباء مالية.
و الشكل الموالي يوضح كيفية تشكيل النتيجة الجارية قبل الضريبة.

الشكل رقم (13): تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة.



المصدر بوطغان حنان, نفس المرجع السابق, ص 92.

• النتيجة الاستثنائية REX :

هذه النتيجة مستقلة عن النتائج السابقة و تمثل الفرق بين النواتج الاستثنائية و المصاريف الاستثنائية.

كما ان هذا الرصيد³ ناجم عن عمليات استثنائية ليس لها علاقة بدورة الاستغلال, أي مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال, الاستثمار و العمليات المالية, فالدور الذي يقتصر عليه هذا المؤشر يتمثل في تقدير العمليات خارج الاستغلال و بالتالي يمكن توجيه النشاط في المستقبل إلى ميادين أكثر مردودية و تحسب بالعلاقة التالية:
النتيجة الاستثنائية REX = نواتج استثنائية - مصاريف استثنائية.

• النتيجة الصافية للنشاط RNE :

تمثل رصيد⁴ جدول حساب النتائج للدورة, و هو النتيجة النهائية للنشاط بعد تأجير عواملها, و يمثل قاعدة لحساب توزيع الأرباح بين المساهمين, و تحسب بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية للنشاط = النتيجة الجارية قبل الضريبة + النتيجة الاستثنائية - مساهمات العمال - الضريبة على الأرباح.

¹ عادل عشي, مرجع سابق ذكره, ص 69.

² بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص 92.

³ فرور محمد الصالح, مرجع سابق ذكره, ص 154.

⁴ بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص 93.

و الشكل الموالي يوضح تشكيل النتيجة الصافية.

الشكل رقم (14): تكوين النتيجة الصافية



المصدر: بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص93.

المطلب الثالث: تشخيص العائد باستخدام المؤشرات النسبية المردودية

❖ مفهوم مؤشر المردودية:

يعتبر مؤشر¹ المردودية احد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الاداء, فهو مؤشر يترجم فعالية التسيير في المؤسسة و قدرتها على اعادة تكوين و توسيع مواردها المالية, و من مؤشرات المردودية نسبة المردودية التجارية, نسبة المردودية المالية و نسبة المردودية الاقتصادية.

✓ معدل المردودية التجارية RC:

تمثل المردودية التجارية² الفائض المتولد عن الأنشطة الصناعية و التجارية للمؤسسة اي فيما يتعلق بقدراتها على استخلاص فائض من التشغيل, و ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية ترتبط بدور التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج و الوسائل المستخدمة في الانتاج و المتاجرة. و يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة المردودية التجارية و هي³:

جدول رقم (09) : مؤشرات دراسة المردودية التجارية

مجال القياس	اسم المؤشر	قيمة المؤشر	كيفية القياس
مؤشر الهامش الاجمالي	نسبة الهامش الإجمالي		هو مقدار الربح الخام في كل دينار من دنانير المبيعات, و معدل

¹ بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص93-96.

² تالي رزيقة, مرجع سابق ذكره, ص ص 50-51.

³ تالي رزيقة, مرجع سابق ذكره, ص ص 50-51.

الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع			
يجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي	نسبة مؤشر الهامش الاجمالي للاستغلال	مؤشر الهامش الاجمالي للاستغلال	مؤشر الهامش الصافي
ارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع الربح	الربحية		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرتين: بوطغان حنان, تالي رزيقة.

✓ معدل المردودية الاقتصادية RE:

هي العلاقة¹ بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة و مجموع الأموال المستعملة, قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفئات الاجمالي للاستغلال, أو نتيجة الاستغلال, أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأموال المؤسسة, إلا أن البعض يستخدم الأموال الثابتة مضاف إليها احتياج رأس المالي العامل للتعبير عن الاموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية, فقياس المردودية الاقتصادية بواسطة نسب معينة أهمها²:

• يمكن مقارنة الربح قبل الاعباء المالية على الأصول الاقتصادية.

$$\frac{\text{الربح الصافي} + \text{الاعباء المالية}}{\text{الأصول الاقتصادية}} = \text{المردودية الاقتصادية (RE)}$$

• يمكن مقارنة الربح الصافي إلى الأصول الاقتصادية

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأصول الاقتصادية}} = \text{المردودية الاقتصادية (RE)}$$

هذا المعدل يعرف أو يشرح فعالية المسيرين في استخدامهم لمواردهم الاجمالية و تستعمل أيضا لمساواة المعدل.:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} = \text{المردودية الاقتصادية (RE)}$$

¹ عادل عشي, مرجع سابق ذكره, ص 71.

² بوطغان حنان, مرجع سابق ذكره, ص ص 104-105.

- و عندما تهتم بالمرودية الاقتصادية من وجهة نظر المساهمين في رأس المال , تحسب اذن بالمعدل التالي:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضرائب}}{\text{الاموال الخاصة + الديون المالية}} = \text{المرودية الاقتصادية (RE)}$$

- حساب معدل المردودية الاقتصادية الاجمالية يقاس بمجموعة من المخرجات الفردية بالمعدل التالي:

$$\frac{EBE}{\text{الأصول الاقتصادية الاجمالية}} = \text{المرودية الاقتصادية (RE) الاجمالية}$$

عند التحليل يختار حساب مردودية الأصول الاجمالية و يجب أيضا استخدام الفائض الاجمالي للاستغلال:

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الثابتة + الاحتياج لرأس المال}} = \text{المرودية الاقتصادية (RE) الاجمالية}$$

$$= \frac{\text{نتيجة الاستغلال + المنتوجات المالية}}{\text{الأصول}}$$

و منه تسمح المردودية الاقتصادية بقياس الاداء الاقتصادي للمؤسسة و بتحليل مقارنة مختلف استعمالات رأس المال العامل المتاح, و تبين لنا التمويلات الجديدة المتوسطة المطورة, كما أن معدل المردودة الاقتصادية يبين لنا درجة المخاطرة المقابلة بالنسبة للمؤسسة.

كما أن المردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسين هما¹:

هامش الربح (الربحية) و معدل دوران الأصول, و تستطيع المؤسسة ان تحصل على مردودية جيدة, إذا تمكنت

من تعظيم هاذين العاملين.

✓ معدل المردودية المالية :

يمكن قياس المردودية المالية كمايلي²:

- نسبة المردودية المالية بدلالة الاموال الخاصة

$$\frac{\text{النتيجة الصافية} * 100}{\text{الأموال}} = \text{المالية المردودية}$$

¹تالي رزيقة, مرجع سابق ذكره, ص ص 54.

²بوظغان حنان, مرجع سابق ذكره ص 99-100

كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض قيمة هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة سواء كان المعيار الصناعي أو التاريخي والذي لا بد وأن يكون معبرا عن حركة الاستثمار في السوق المالية

- نسبة المردودية المالية بدلالة الأموال الدائمة:

من المهم معرفة مردودية الاموال ذات الارباح الصافية+الفوائد على القروض وطويلة الاجل

$$\text{مردودية الاموال الدائمة} = \frac{\text{الأرباح الصافية} + \text{الفوائد على القروض المتوسطة وطويلة الأجل}}{\text{الأموال}}$$

*الفوائد تمثل أجر المقترضين

*الأرباح الصافية تمثل الاجل المحتمل على مقدمي الاموال الخاصة.

إن مخاطر الاقتراض مرتبطة في الاساس بمشكل تمويل للمؤسسة حيث ان المؤسسة التي تعتمد على الاقتراض تجذب نفسها مجبرة على تحقيق نتيجة مرتفعة تسمح بتسديد خدمات ديونها ومع تقلبات النشاط لايمكن للإقتراض أن يلعب دورا إيجابيا كما يمكن ان يكون له اثر سلبي وهذا مايسمى بأثر الرفع المالي ومنه يمكن القول أن الرفع المالي يقيس الاثر الايجابي او السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية حيث يمكن للمؤسسة تحسين مردوديتها المالية باللجوء الى الاقتراض لكن بشرط ان يكون معدل تكلفة الاقتراض اقل من معدل المردودية الاقتصادية وبالتالي يمكن الوصول الى العلاقة التالية للمردودية المالية:

$$RF = [RE + (RE - i) \frac{D}{CP}] (1-t)$$

أثر الرفع المالي

ذراع الرافعة

حيث:

RE: المردودية الاقتصادية

D: الديون

RF: المردودية المالية

T: معدل الضريبة

CP: الأموال الخاصة

$$\frac{\text{التكاليف المالية FF}}{\text{الديون المالية DF}}$$

I: تكلفة الديون المالية

نلاحظ ان المردودية المالية مرتبطة بالمردودية الاقتصادية وتكلفة الديون وإذا كانت تكلفة الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية فإن معدل المردودية المالية يكون أكبر من معدل المردودية الاقتصادية

من العلاقة السابقة $0 < e$ ونرمز له ب e يبقى مقدار $(RE-i)$

← $RE > i$

نلاحظ أن المردودية المالية مرتبطة بالمردودية الاقتصادية و تكلفة الديون وإذا كانت تكلفة الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية فإن معدل المردودية المالية يكون أكبر من معدل المردودية الاقتصادية

من العلاقة السابقة $0 < \frac{RE}{CP}$ نمز له ب e يبقى مقدار

$RE > i \leftarrow (RE - i)$ موجب مضروب $e \leftarrow RF$ المردودية المالية تزيد (تأثير إيجابي)

$RE < i \leftarrow (RE - i)$ سالب / مضروب $e \leftarrow RF$ المردودية تنخفض (تأثير سلبي)

وكل زيادة في الديون تنخفض في المردودية

$RE -$ حالة محايدة

المطلب الرابع : التشخيص المالي باستخدام مؤشر المخاطرة:

من بين أهم المخاطر التي تشغل اهتمام المسير والتي تصنف في إطار الوظيفة التالية إلى ثلاث أخطار :

- الخطر الاقتصادي (خطر الاستغلال) ، الخطر المالي وخطر الإفلاس ، حيث سيتم التطرق إلى هذه المخاطر
- الخطر الاقتصادي (خطر الاستغلال) :

ويقصد به ذلك الخطر الناجم عن دورة استغلال المؤسسة في عجز هذه الأخيرة في تمويل دورة استغلالها بواسطة مستحقاتها الخاصة تجارة الزبائن وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى الديون قصيرة الأجل لتغطية هذا العجز.

✓ طرق تشخيص الخطر الاقتصادي :

إن خطر الاستغلال هو خطر الملاحظة على المردودية الاقتصادية التي تنخفض نتيجة انخفاض والنشاط يحدد خطر الاستغلال بواسطة ثلاث طرق أساسية وهي :

أولا : بواسطة معامل الحساسية: أي حساب معامل الحساسية ويقصد به التغيير في نتيجة الاستغلال مقارنة بتغيير في الانتاج أو رقم الأعمال ويحدد هذا التغيير من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معامل خطر الاستغلال (معامل الحساسية)} = \frac{\text{التغيير في نتيجة الاستغلال / ن الاستغلال } (1-n)}{\text{التغيير في الانتاج } \times \text{الانتاج } (1-n)}$$

كما يحدد باستخدام رقم الأعمال

$$\text{معامل خطر الاستغلال} = \frac{\text{التغيير في نتيجة الاستغلال / نتيجة الاستغلال } (1-n)}{\text{التغيير في رقم الأعمال } \times \text{رقم الأعمال } (1-n)}$$

وهذا المعامل يعبر عن حساسية نتيجة الاستغلال لتغيرات الانتاج أو رقم الأعمال خارج الرسم بحيث : كلما ارتفع معامل الحساسية عن الواحد ارتفعت الحساسية وبالتالي ارتفع الخطر الاقتصادي أي التغيرات الضعيفة في الانتاج أو رقم الأعمال تؤدي إلى تغيرات مرتفعة في نتيجة الاستغلال.

أما إذا كان هذا المعامل مساوي للواحد فهذا يعني أنه لا توجد حساسية وبالتالي لا يوجد خطر اقتصادي ، أي التغير في نتيجة الاستغلال يساوي التغير في الانتاج أو رقم الأعمال .

ثانياً :- بواسطة عتبة المردودية SDR: تتحقق عتبة المردودية في المؤسسة عند حد معين من الانتاج ، والذي عنده لا توجد أرباح أو خسائر ، أي أن نتيجة الاستغلال تساوي الصغيرة وعند هذه النقطة تكون المؤسسة في منطقة الخطر الاقتصادي وينبغي أن تتعد عن ذلك ، ويجدد خطر الاستغلال بواسطة عتبة المردودية كما يلي :

$$\text{عتبة المردودية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة التكاليف المتغيرة}} = \frac{\text{معدل الهامش على التكلفة المتغيرة}}{\text{نسبة التكاليف المتغيرة}}$$

ثالثاً :- بواسطة الاحصاء : يحدد خطر الاستغلال في هذه الطريقة بواسطة الانحراف المعياري والذي يعين تشتت نتائج الاستغلال ، وتحسب كما يلي :

حيث :

$$G = \sqrt{\frac{1}{2} \sum_{i=0}^n (Xi - X)^2}$$

n : هي عدد السنوات X : هي متوسط نتيجة الاستغلال

كلما كان التشتت مرتفعاً ، كلما كان خطر الاستغلال مرتفعاً.

● الخطر المالي :

هو الخطر الذي يتحمل فيه المساهمون وحدهم عباء الخسارة نتيجة الزيادة في الديون المالية للمؤسسة والتي قد تؤدي

بالمساهمين إلى سحب أموالهم نتيجة ارتفاع الخطر التالي :

✓ طرق تشخيص الخطر المالي :

إن الخطر المالي هو الخطر الملاحظ على المردودية المالية التي تنخفض بعد انخفاض المردودية الاقتصادية ومستوى

الاستغلال ، فإن الخطر المالي يمكن تحديده باستخدام الطرق السابقة إضافة إلى طريقة النسب المالية

أولاً : - بواسطة الحساسية :

ويمكن تحديد الخطر المالي بواسطة معامل الحساسية كما يلي :

$$\frac{\text{التغيير في نتيجة المالية / نتيجة الاستغلال - التكاليف المالية (1-n)}}{\text{الانتاج} \uparrow \text{ التغيير في الانتاج} \downarrow (1-n)} = \text{الخطر المالي (معامل الحساسية)}$$

أو باستخدام رقم الأعمال

$$\frac{\text{التغيير في نتيجة المالية / نتيجة الاستغلال (1-n) التكاليف المالية / (1-n)}}{\text{التغيير في رقم الأعمال} \uparrow \text{ رقم الأعمال} \downarrow (1-n)} = \text{الخطر المالي (معامل الحساسية)}$$

ثانياً : - بواسطة عتبة المردودية : ويمكن تحديد الخطر المالي بواسطة عتبة المردودية كما يلي :

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة + التكاليف المالية}}{\text{نسبة التكاليف المتغيرة} \downarrow} = \text{عتبة المردودية}$$

ثالثاً : - بواسطة النسب المالية :

تستخدم النسب المالية¹ كأداة لتحديد الخطر المالي المؤسسة، وإذا كانت الديون تؤدي إلى إرتفاع هذا الخطر فينبغي إذا أن يكون هناك حد لإستخدام الديون، ويستخدم عادة خبراء التحليل المالي قاعدة الثلث (قاعدة الديون الأقصى) والتي تنص على مايلي :

3/1 أموال خاصة

يكون تمويل المؤسسة ب : 3/1 ديون متوسطة وطويلة الأجل

3/1 ديون قصيرة الأجل

ويمكن لأن نلخص النسب المالية التي تحدد الخطر المالي في الجدول التالي

¹ زغيب مليكة ، بوشنيقر ميلود ، مرجع سابق ذكره ، ص 97 - 105

جدول رقم (10) : النسب المالية لتحديد الخطر المالي

ملاحظة	كيفية التحديد	النسبة
أقل من 3/2	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة المدى} + \text{ديون قصيرة المدى}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الديون الإجمالية
أقل من 3/2	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة المدى} + \text{ديون قصيرة المدى}}{\text{أموال خاصة}}$	نسبة الديون الآجلة
أقل من 3/3 أو أقل من	$\frac{\text{التكاليف المالية}}{\text{رقم الأعمال الصافي خارج الضريبة}}$	نسبة تغطية تكاليف الديون
أقل من 3 سنوات	$\frac{\text{المدى ديون وطويلة متوسطة}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	نسبة قدرة تسديد الديون

المصدر : زغيب مليكة ، بوشقير ميلود، نفس المرجع السابق، ص 105

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للتشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة نستخلص بأن العائد أو المردودية تعتبر من المؤشرات العامة التي تعكس أداء المؤسسة الاقتصادية، كما أن الأخطار تواجه المؤسسة تبين من دراستها من ارتباطها بمردودية المؤسسة حيث أن الخطر الاقتصادي هو الملاحظ على المردودية المالية ، ويوجد أيضا خطر ثالث هو خطر الإفلاس حيث أنه يتعلق بالسيولة المالية للمؤسسة وهذا لم نتطرق له .

فتشخيص كل من العائد والمخاطرة له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والقضاء على الخطر نهائيا يعتبر أمر غير ممكن.

الفصل الثالث

تحليل و تشخيص الوضعية المالية
لوحة الدقيق و الفرينة - بسكرة-

تمهيد الفصل :

بعد الدراسة النظرية للتحليل المالي والتشخيص المالي، سنقوم بإسقاط المعلومات النظرية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لولاية بسكرة وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى النتائج بعد تحليل وتشخيص هذه المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لذلك إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC (2013 – 2015)

المبحث الثاني : عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2013 – 2015)

المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الرابع : التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة

المبحث الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC

المطلب الأول : لمحة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC هي مؤسسة ذات طابع خاص ، أنشأت في إطار الشراكة بين مستثمر خاص وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المتخصصة في الصناعات الفلاحية والغذائية خصوصا صناعة الحبوب ومشتقاتها، وقد تأسست مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري، موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة، حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم: 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها، وكذلك يقطعها خط السكة الحديدية وبالمحاذاة من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة (CLS) والتي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعية " اللين والصلب "، ولقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية ، حيث أن المؤسسة استفادة من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12- 93) ، وذلك كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

أولا : التعريف بالجانب القانوني لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :

في 04 جوان 2007، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات إسم (SPA)، حيث تم رفع رأس المال الإجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

ثانيا : المساحة :

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ 54225 م² ، منها 4920 م² مغطاة وموزعة على كل من وحدة الدقيق والفرينة بمساحة تقدر بـ 2850 م² ووحدة الكسكس بـ 2070 م²

وحدات المؤسسة :

تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات هي:

- 1- وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة البيانية.
- 2- وحدة إنتاج الكسكس بنوعية المتوسط والرقيق.
- 3- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام.
- 4- وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء " جن جن " بولاية جيجل، وعند نهاية الإنجاز ستجهز بأحدث العتاد الخاص بالتفريغ، الشحن ، التخزين وتحويل الحبوب، ويقدر الإستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ 2 مليار دينار جزائري.

ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في إفريقيا سواء من ناحية المساحة أو من ناحية الطاقة التخزينية ، فمساحته تقدر بـ 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء جن جن ، والطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة فتقدر بـ 160 ألف طن ، مع مساحة مغطاة التخزين بكمية 25 ألف طن ولقد برمجت توسعت هذا المشروع كمرحلة كافية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ : 80 ألف طن، ومساحة مغطاة التخزين بـ 25 ألف طن.

بدأت عملية الإنجاز للمؤسسة بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد وتصدير العمل في سنة 2000، وذلك باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الانجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعد في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000، وكانت نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لتتج الفرينة والدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003، كانطلاق فعلي ومستمر.

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001، وانتهت في ديسمبر 2002، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

ثالثا: التعريف بالجانب الجبائي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مدرجة قانونيا تحت شكل شركات الأموال، وتخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي وهذا طالما رقم أعمالها في ارتفاع فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبة المنصوص عليها في المواد (09) ، (10) ، (11) ، من القانون التجاري كما تخضع المؤسسة لجميع الالتزامات الجبائية ويطلق عليها النظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين ومن بين هذه الالتزامات الجبائية نجد :

✓ الضريبة على أرباح الشركات (IBS) على أساس الربح المحقق.

✓ الرسم على القيمة المضافة على جميع المبيعات الخاصة بالفرينة الممتازة الكسكس والنخالة بمعدل :

7%.

✓ الرسم العقاري (TF) على جميع ممتلكاتها سواء كانت مبنية أو غير مبنية، ولقد استفادت المؤسسة من

الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم: (01 - 03) ، وهذا في ما يخص الوحدة التي تم إنشاؤها

لتخزين القمح بولاية جيجل.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS

أولاً: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى ، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة وعموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال :

- ✓ تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية المستهلك.
- ✓ تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- ✓ توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- ✓ الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرة.

ثانيا : أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وهي تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المؤسسات الأخرى، ويتسنى لها جذب الزبائن ودفعهم لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها تتمثل في:

- العمل على تلبية حاجيات السوق من المنتجات الغذائية.
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- الوصول إلى موقع الزيادة في مجال تخصيصها.
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- تخفيض التكاليف بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

المطلب الثالث : تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

أولاً: التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة الدقيق والفرينة الوحدة الرئيسية في المؤسسة والهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة، حيث تشترك باقي الوحدات مهما في أغلب المديريات والمصالح. يقدر عدد عمال المؤسسة بـ 187 عاطل موزعة على مختلف وظائف الوحدة ويمكن توضيح مستوى العمال حسب كل مديرية وعددهم لدى وحدة الدقيق والفرينة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة.

المديريات مستوى العمال	السير	نائب السير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية والخارجية	الإدارة العامة	التجارة	المالية و المحاسبة	الوسائل العامة	الانتاج	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	3	9	5	4	31
فني (تقني)	/	/	/	/	/	/	/	10	8	18
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	22	/	30	86	138
المجموع	1	1	2	2	4	25	9	45	98	187

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وثائق مديرية الادارة العامة.

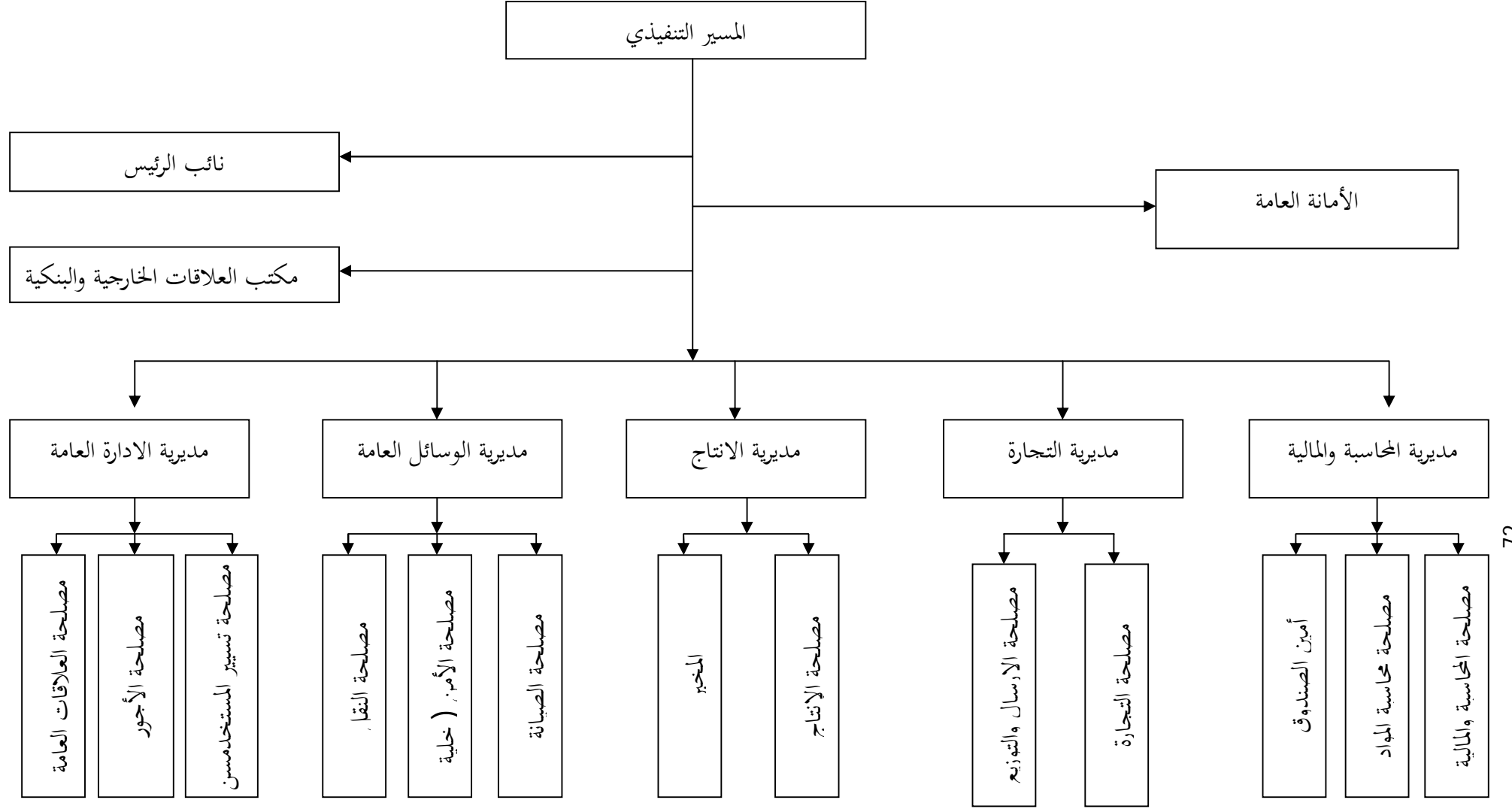
ثانياً: التعريف بمديريات ومصالح وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

الهيكل التنظيمي:

يوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها:

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

الشكل رقم (15) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:



المصدر: مديرية الإدارة العامة وحدة الدقيق والفرينة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

1- المسير التنفيذي:

هو المكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا وإتخاذ القرارات الازمة في الأوقات المناسبة ، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2- نائب المسير:

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والاشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

3- مكتب العلاقات الخارجية والبنكية:

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها " مجموعة العزيز للاستثمار بالامارا العربية المتحدة، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب مقره بالجزائر العاصمة.

4- الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة العامة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديرات والمصالح وتبليغ المعلومات إلة مختلف المصالح.

5- مديرية الانتاج:

تشرف على الانتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للانتاج وتمثل مهمتها في:

- ✓ التعريف بسياسة المنتج
- ✓ تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج
- ✓ تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية.
- ✓ تقرير سياسة الصيانة بالنسبة للمؤسسة.
- ✓ تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

ويندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية:

أولاً: المخبر:

تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيته) وكذا المنتج النهائي ، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدة المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

- احترام مواصفات مراقبة الجودة وكذلك متابعة المادة الأولية عند وصولها.
- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة.
- إمكانية التحسين.

ثانيا : مصلحة الانتاج:

تشرف على السير الحسن للعملية الانتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال المواد الأولية.
- وزن القمح المصفى لمعرفة وزن الفضلات المصفاة
- استقبال الأكياس.
- تخزين وتصريف النتج.
- الصيانة والوقاية والفنية.
- تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

6- مديرية التجارة:

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الانتاج حيث يتم ارسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الانتاج، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبيات هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية ، حجم المعاملات بالنسبة للزبون ، حجم الحقوق وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطلبيات ، يشرف على العمليات السابقة رئيس مصلحة التجارة ، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة بكل زبون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى متابعة الفوترة يتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلى الضرائب كما تقوم أيضا باستقبال الزبائن وكذلك تحديد نوعية الزبون ثم الطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.
- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.
- وصل طلبية فارغ مختوم عليه، وصل استقبال.
- نسخة من شهادة ميلاد.

● تصريح شرطي.

● نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات ، مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

-7 مصلحة الارسال والتوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عدة حيث تبدأ مهامها من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن كما تقوم بإرسال وصولات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية وهذا مهامها كذلك إعداد التقرير اليومي والذي توضح فيه خروج البضاعة ثم إرساله إلى مدير الانتاج كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف حيث تصدر إليهم لأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها.

-8 مديرية المحاسبة والمالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق و إنشاء البرنامج التجاؤري وتنفرع عنها المصالح التالية:

✓ مصلحة المحاسبة العامة والمالية: تقوم بما يلي:

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية ، جدول حسابات النتائج)
- إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.
- تأمين ومراقبة تنفيذ مجموع عمليات الخزينة.
- مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون المورجين.

✓ مصلحة محاسبة المواد:

تقوم بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج) ، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات

✓ أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة.

-9 مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل ، عتاد ، معدات ... الخ) ،
واستقبال فواتير موردين والقيام بالاشغال الخاصة بالمؤسسة وتندرج تحتها المصالح التالية:

✓ مصلحة الصيانة:

تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات وكذا وسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة وهي تقوم بعملية
الصيانة بنوعيتها والوقاية العلاجية.

✓ مصلحة الأمن:

تحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومعبئة
لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.

✓ مصلحة النقل:

تحرص على تأمين واستقبال الطلبات الخاصة بالشراء وكذلك نقل العمال

10- مديرية الادارة العامة :

✓ مصلحة تسيير المستخدمين:

تختص هذه المصلحة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد وتقوم بتوظيف وتصنيف العمال حسب
الخبرة وكذلك تراقب العمال من حيث الغيابات.

✓ مصلحة الأجور:

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

✓ مصلحة العلاقات العامة:

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع أنواع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الادارية والخارجية للمؤسسة مثل:

صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري ، ... الخ

ثالثا: الجانب الانتاجي لوحدة الدقيق والفرينة " نشاط الوحدة "

تعتبر وحدة الدقيق والفرينة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب والشرقي حيص تناظر طاقتها الانتاجية فرع
الرياض " سطيف "

تمتلك وحدة الدقيق والفرينة تجهيزات إنتاج " المطحنة " عصرية ومواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة

(BULLHER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب

في العالم تقدر بطاقة الانتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـ 220 طن / يوم أما الطاقة الحالية النظرية للطحن تبلغ 550 طن / يوم قابلة للتوسع إلى : 1000 طن / يوم.

1- تشكيلة منتجات وحدة الدقيق والفرينة:

دخلت وحدة الدقيق والفرينة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات تضم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء ويمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال الجدول التالي:
جدول رقم (12) : منتجات وحدة الدقيق والفرينة:

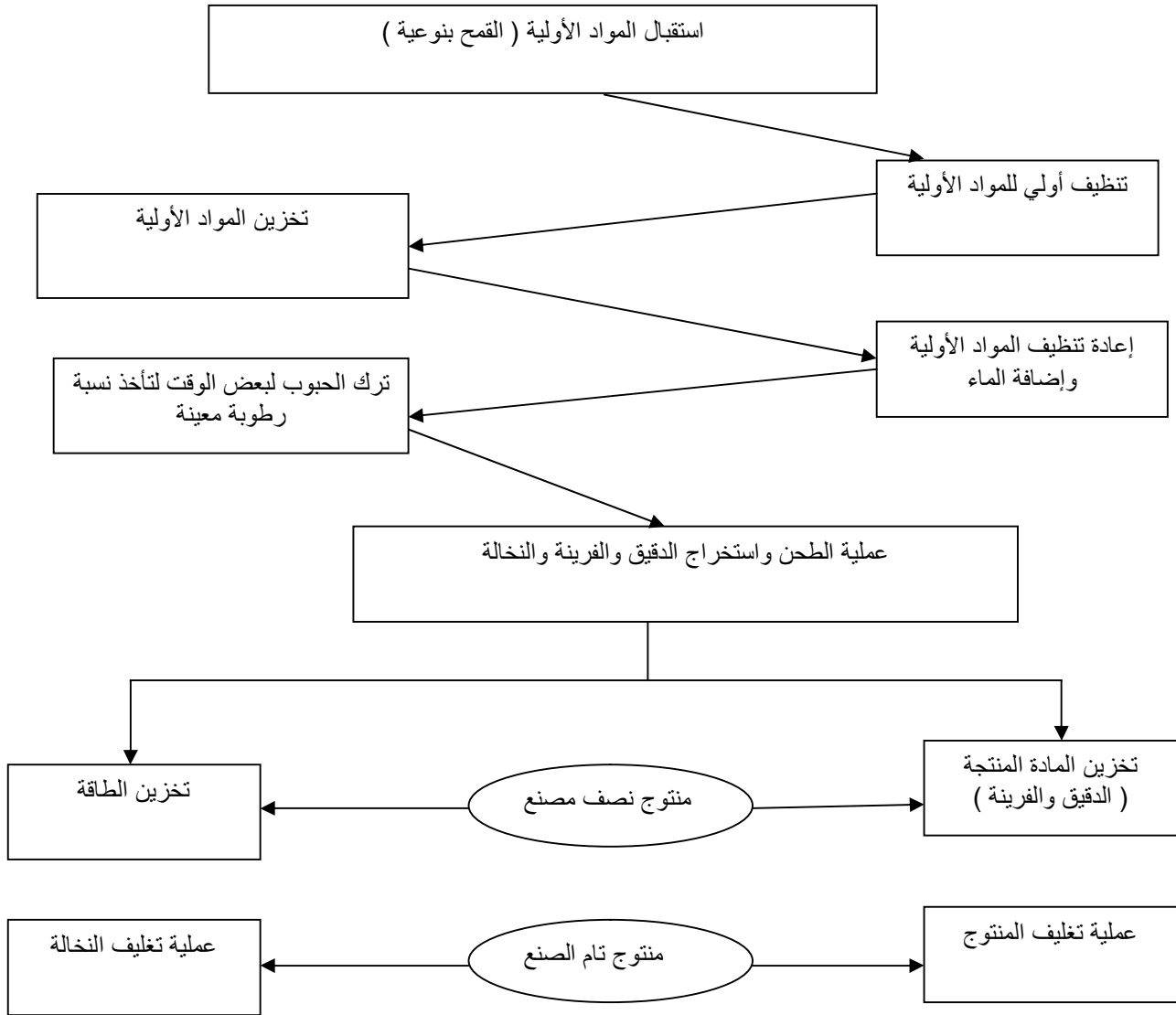
المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية " حبز "	50/25 كغ
	ممتازة	50/25/10/05/02/01 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي	25 كغ
	ممتاز	25/10/05 كغ
	سمولات	25 كغ
النخالة		100/40 كغ

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على وثائق مديرية الادارة العامة

2- مراحل الانتاج : في وحدة الدقيق والفرينة:

يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (16): مراحل عملية الانتاج بالوحدة



المبحث الثاني: عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2013 - 2015)

الجدول رقم (13) : الميزانية المالية جانب للأصول للفترة (2013 - 2015) - مأخوذة من الملحق رقم 01-

2015	2014	2013	البيان
-	-	-	أصول غير جارية
-	-	-	فارق بين الإقتناء
-	-	-	المنتوج الإيجابي أو السلبي
-	-	-	تثبيات معنوية
-	-	-	تثبيات عينية
74715080,00	74715080,00	74715080	أراضي
271039583,98	282255105,58	293470627,18	مباني
9084083,02	8607592,70	12061985,87	تثبيات عينية أخرى
-	-	-	تثبيات ممنوح امتيازها
130400982,48	-	4792364,97	تثبيات يجرى إنجازها
-	-	-	تثبيات مالية
-	-	-	سندات موضوعة موضع معادلة
-	-	-	مساهمات أخرى و حسابات
-	-	-	دائنة ملحق بها
-	-	-	سندات أخرى مثبتة
292706460,93	262339589,95	191572047,90	قروض و أصول مالية غير جارية
380402,58	380402,58	9853047,90	ضرائب مؤجلة على الأصل
778326593,00	758698753,30	586465153,52	مجموع الأصول غير الجارية الثابتة
-	-	-	أصول جارية
119132697,02	71109993,93	69069482,12	الزبائن

الفصل الثالث

تحليل و تشخيص الوضعية المالية لوحدة الدقيق و الفرينة -بسكرة-

32582582,20	45578800,75	47986059,66	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
12307543,46	13841527,40	29722162,27	المديونون الآخرون
153273185,64	113358142,86	3695092,22	الضرائب و ما يشابهها
-	-	-	حسابات دائمة أخرى و استخدامات مماثلة
-	-	-	الموجودات و ما يشابهها
-	-	-	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
18207599,12	30270356,18	40185111,23	الخزينة
335503607,44	274158821,12	190657907,50	مجموع الأصول الجارية
1113830200,44	1032857574,42	777123061,02	المجموع العام للأصول

الجدول رقم (14): الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2013 - 2015) - مأخوذة من الملحق رقم 02-

2015	2014	2013	البيان
-	-	-	رؤوس الأموال الخاصة
300000000,00	300000000,00	300000000,00	رأس المال الصادر
-	-	-	رأس المال غير المطلوب
-	-	-	العلاوات و الاحتياطات
-	-	-	فارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة (1)
356765,02	28386443,16	23811982,42	النتيجة الصافية
-	-	-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
168275216,53	139888773,37	-	الترحيل من جديد
274212739,06	224006021,51	114639447,10	الحسابات بين الوحدات
-	-	-	حصة الشركة المدججة (1)

-	-	-	حصة ذوي الأقلية
742131190,57	692281238,04	554528220,46	مجموع(1)
-	-	-	الخصوم غير الجارية
110530948,68	121478537,42	331280	القروض و الديون المالية
1608683,2	1608683,2	1608683,2	الضرائب المؤجلة و المرصدة لها
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	-	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
112139631,88	123087220,62	1939963,2	مجموع(2)
-	-	-	الخصوم الجارية
243753771,22	204313704,02	207652830,94	الموردون و الحسابات الملحققة
2543354,85	200304,77	4135950,56	الضرائب
13262251,91	11171106,97	8866095,86	ديون أخرى
-	-	-	خزينة سلبية
259559377,98	217489115,76	220654877,35	مجموع(3)
1113830200,44	1032857574,42	777123061,02	المجموع العام للخصوم

الجدول رقم (15): جدول حساب النتائج للفترة (2013- 2015) - مأخوذة من الملحق رقم 03-

2015	2014	2013	البيان
915322790,64	988546129,97	1177225906,97	رقم الأعمال
36565980,98	67030799,06	72374921,08	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
0,00	0,00	0,00	الإنتاج المثبت
0,00	0,00	0,00	إعانات الاستغلال
951887771,62	1055576929,03	1249600828,05	انتاج السنة المالية
- 804791306,97	- 869722622,43	-1086890747,30	المشتريات المستهلكة
- 17628441,56	- 20937976,82	- 18028842,38	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
- 822419748,53	- 890660599,26	- 1104919589,69	استهلاك السنة المالية
129468023,09	164916329,78	144681238,36	القيمة المضافة للاستغلال
- 67110075,06	- 72829340,54	- 64759303,37	أعباء المستخدمين
- 4513465,23	- 13004046,50	- 4352416,77	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشاهدة
5784482,8,8	79082942,74	75569518,77	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
4171433,52	17747312,76	48448,22	المنتجات العملية الأخرى
- 60965,22	- 506552,98	- 79667,35	الأعباء العملية الأخرى
- 110162002,8	- 109341007,14	- 111589998,19	التخصصات الإمتلاكات و المؤونات
92219552,62	75732246,34	59712312,54	الاستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
44012500,93	62714941,73	23660613,35	النتيجة العملية
0,00	88478,82	494433,66	المنتجات المالية

الفصل الثالث

تحليل و تشخيص الوضعية المالية لوحدة الدقيق و الفرينة -بسكرة-

- 44361265,94	- 24932332,07	- 343064,69	الأعباء المالية
- 44361265,94	- 24843853,25	151368,97	النتيجة المالية
-348765,02	37871088,48	23811982,42	النتيجة العادية قبل الضرائب
-8000	- 12000,00	0,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0,00	- 9472645,32	0,00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
1048278757,76	1149144966,96	1309856022,47	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1048635522,78	-1120758523,80	- 128644040,06	مجموع أعباء الأنشطة العادية
356765,02	28386443,16	23811982,42	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	0,00	العناصر غير العادية-المنتوجات-
0,00	0,00	0,00	العناصر غير العادية -الأعباء-
0,00	0,00	0,00	النتيجة غير العادية
356765,02	28386443,16	23811982,42	النتيجة الصافية للسنة المالية

المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

1.3. تحليل الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم أولاً بإعداد الميزانية التالية المختصرة للسنوات التالية (2013 و 2014 و 2015) تحليل النتائج

المتحصل عليها، ثم إجراء المقارنة بينها

• شكل الميزانية المالية المختصرة (2015 /2014 /2013)

الوحدة: دج

جدول رقم (16): جانب الأصول

2015		2014		2013		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	النسبة	المبالغ	الأصول
81,7	165810377	87,5	2158062998	87,32	1433883073	الأصول غير الجارية
7	0,77	0			,78	
18,2	369673251,	12,5	308328465,12	12,68	208198119,	الأصول الجارية
3	44	0			50	
2027777022,21		2466391463		1642081193		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2013 – 2015)

الجدول رقم (17): جانب الخصوم

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير جارية

2015		2014		2013		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الخصوم
77,6	854270822,	78,9	815368458,6	71,6	556468183,	الأموال الدائمة
9	3	4			6	
66,6	742131190,	67,0	692281238,04	71,35	554528220,	الأموال الخاصة
2	57	2			46	
10,0	112139631,	11,9	123087220,62	24,96	1939963,20	خصوم غير جارية
6	88	1				

23,3	259559377,	21.0	217489115,76	28,39	220654877,	خصوم جارية
0	98	5			35	
1113830200,44		1032857574,42		777123061,02		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2013 – 2015)

التحليل: من الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

1. الأصول غير الجارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية خلال سنتي 2013 و 2014 حيث قدرت هذه الزيادة ب 724179925 دج و هذه الزيادة راجعة لزيادة في قيمة التثبيتات العينية الأخرى بقيمة 2341728,9 دج و كذلك شملت هذه الزيادة التثبيتات الجاري إنجازها حيث قدرت ب: 128000000 دج و هذا ما أدى إلى الزيادة في الأصول غير الجارية في هذه الفترة، أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 نلاحظ انخفاضاً بقيمة (499959228) دج.

2. الأصول الجارية: نلاحظ وجود زيادة في الأصول الجارية خلال سنتي 2013 و 2014 حيث قدرت ب: 100130345,6 دج و هذه الزيادة ناتجة عن الزيادة في: قيمة الزبائن و قدرت بقيمة 18669943,78 دج، و كذلك نلاحظ زيادة في الأصول الجارية خلال سنتي 2014 و 2015 حيث قدرت هذه الزيادة ب: 61344786,3 دج و هذا راجع لزيادة في قيمة الزبائن حيث قدرت بقيمة 48022703,1 دج و هذا ما يدل على توسع المؤسسة في نشاطها.

3. الأموال الخاصة: نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة في زيادة خلال سنتي 2013 و 2014 حيث قدرت هذه الزيادة بقيمة 137753017,6 دج و في سنتي 2014 و 2015 قدرت الزيادة بقيمة 49849952,5 دج.

4. الخصوم غير الجارية: نلاحظ من خلال الجدول أن الخصوم غير الجارية خلال سنة 2013 قدرت بقيمة 1939963,2 دج أما في سنة 2014 قدرت بقيمة 123087220,62 دج، فهي في حالة زيادة حيث قدرت بقيمة 121147257,4 دج، حيث انخفضت و قدرت قيمة الإنخفاض بين سنتي 2014 و 2015 بقيمة 10947588,8 دج

5. الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية للسنة المالية 2013 و 2014 قدرت بقيمة 165761,6 دج، و في سنة 2014 مع 2015 نلاحظ انخفاض بقيمة 42070262,2 دج و سبب هذا هو الانخفاض في بعض العناصر:

➤ الضرائب: 2131645,79 دج

➤ الموردون و الحسابات الملحققة: 3339126,9 دج

➤ زيادة في الديون الأخرى: 4396156,05 دج

2.3. دراسة و تحليل التوازنات المالية و النسب المالية

1.2.3. دراسة و تحليل التوازنات المالية

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل.

و للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل

النظري و هي:

1.1.2.3. رأس المال العامل:

➤ حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

رأس المال العامل الدائم (الصافي) = الأموال الدائمة - أصول ثابتة من أعلى الميزانية

= أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية

نقوم بحساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين هما: منظور أعلى الميزانية و هو الذي يعبر عن العلاقة بين الأموال

الدائمة و الأصول الثابتة و منظور أسفل الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

الأصول الثابتة هي : تشييتات معنوية، تشييتات عينية أخرى ، تشييتات مالية

الجدول رقم (18): حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

2015	2014	2013	البيان
854270822,3	815368458,6	556468183,6	رأس المال العامل
-	-	-	من منظور أعلى
1658103770,77	2158062998	1433883073,78	الميزانية
=	=	=	
-803832947,7	-13542694539	-877414889,4	
369673251,44	308328465,12	208198119,50	رأس المال العامل
-	-	-	من منظور أسفل
259559377,98	217489115,76	220654877,35	الميزانية
=	=	=	
110113873,5	90839349,4	-12456757,8	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2013 – 2015)

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت رأس المال العامل الصافي (الدائم) سالبا طيلة سنوات الدراسة حيث قدر خلال سنة 2013 بقيمة (877414889,4) دج و في سنة 2014 قدر بقيمة (13542694539) دج أما في سنة 2015 قدر بقيمة (803832947,7) دج هذا من منظور أعلى الميزانية، أما من منظور أسفل الميزانية قدر خلال سنة 2013 بقيمة (12456757,8) دج، أما في سنة 2014 قدر بقيمة موجبة 90839349,4 دج و في سنة 2015 قدر أيضا بقيمة موجبة قدرت بقيمة 110113873,5 دج.

كما أنه يوجد أربعة أنواع من رأس المال:

● حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

= الأصول المتداولة - مجموع الديون

الجدول رقم (19): حساب رأس المال العامل الخاص

2015	2014	2013	البيان
742131190.57	692281238.04	554528220.46	أموال الخاصة
-	-	-	-
1658103770.77	2158062998	1433883073.78	أصول الثابتة
=	=	=	=
-915972579.5	-1465781760	- 879354852.6	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال عامل سالب خلال ثلاث سنوات من 2013 إلى 2015، أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة و بالتالي تلجأ إلى الأموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة.

• حساب رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

الجدول رقم (20): حساب رأس المال العامل الأجنبي

2015	2014	2013	البيان
113830200.44	1032857574.42	777123061.02	مجموع الخصوم
-	-	-	-
742131190.57	692281283.04	554528220.46	الأموال الخاصة
=	=	=	=
371699009.5	340576291	222594840.6	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الميزانية المالية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال ثلاث مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

• حساب رأس المال العامل الاجمالي:

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (21): حساب رأس المال العامل الاجمالي

2015	2014	2013	البيان
1658103770.77	2158062998	1433883073.78	رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في رأس المال العامل الاجمالي بمقدار 724179925 دج من سنة 2013 إلى 2014، و يعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة و التي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة خلال هذه الفترة تمتلك سيولة معتبرة و لكنها انخفضت في سنة 2015 بمقدار 499959228 - دج.

2/ احتياجات في رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (22): احتياجات في رأس المال العامل

2015	2014	2013	البيان
1658103770.77	2158062998	1433883073.78	أصول متداولة
18207599.12	30270356.18	40185111.23	قيم جاهزة
112139631.88	123087220.62	1939963.20	ديون قصيرة الأجل
00	00	00	سلفات مصرفية
1527756539	200475421	1427924599	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياج رأسمال العامل موجب خلال سنوات الدراسة ما يعني أن الاحتياجات أكبر من الموارد التمويلية.

3/ الخزينة

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

الجدول رقم (23): حساب رأس المال العامل الاجمالي

2015	2014	2013	البيان
18207599.12	30270356.18	40185111.23	قيم جاهزة
-	-	-	-
00	00	00	سلفات مصرفية
=	=	=	=
18207599.12	30270356.18	40185111.23	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل:

نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة هذا ما يفسر بأن رأس مال العامل غطى تغطية كلية احتياجات المؤسسة من رأس مال العامل و هذا يرجع إلى اتخاذ المؤسسة إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

اتخاذ المؤسسة إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة

1/نسب السيولة

الجدول رقم (24) نسب السيولة

2015	2014	2013	السنوات البيان
335503607.44	274158821.12	190650907.50	الأصول المتداولة
259559377.98	217489115.76	220654877.35	الخصوم المتداولة

18207599.12	30270356.18	40185111.23	قروض قصيرة الأجل
1.29	1.26	0.86	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$
335503607.44	274158821.12	190657907.50	المخزون
32582582.20	45578800.75	47986059.66	قروض قصيرة الأجل
259559377.98	217489115.76	220654877.35	$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{قروض قصيرة الأجل}}$
1.17	1.05	0.64	القيمة الجاهزة
18207599.12	30270356.18	40185111.23	قروض قصيرة الأجل
259559377.98	217489115.76	220654877.35	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{قروض قصيرة الأجل}}$
0.07	0.13	0.18	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{قروض قصيرة الأجل}}$

المصدر: من أعداد المالية بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2013-2015)

التحليل:

نسبة التداول (السيولة العامة) : نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر ب : 0.86 و 1.26 و 1.29 بالنسبة للسنوات الثلاثة على التوالي 2013 و 2014 و 2015 فكانت النسبة عالية خلال سنتي 2014 و 2015 وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي حالة تحسن ، حيث أن النتيجة المتحصل عليها تدل على أن المؤسسة القادرة على السداد ، أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الخصوم المتداولة ، أما في سنة 2013 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم غطي الخصوم المتداولة هنالك عجزه

نسبة السيولة السريعة : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2013 تقدر ب 0.64 وهي حسنة على العموم أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 قدرت ب 10.5 و 1.17 على التوالي السيولة هناك غير جيدة الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على السداد للديون في الأوقات المحددة ، وهنا يجب على المؤسسة إعادة النظر في تحصيل مدينها

نسبة السيولة الجاهزة : تعد هذه النسبة أكبر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينها ، نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة قدرت بـ 0.18 و 0.13 بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 على التوالي ، وتشير هذه النسبتين إلى أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة التزامها المستحقة ، أما في سنة 2015 حققت نسبة ضعيفة قدرت بـ 0.07 أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس سنتي 2013 و 2014.

2/ نسب الربحية (المردودية)

الجدول رقم (25) : نسب الربحية (المردودية)

2015	2014	2013	السنوات البيان
356765.02	28386443.16	23811982.42	النتيجة الإجمالية الصافية
1113830200.44	1032857574.42	777123061.02	مجموع الأصول
3.20	0.02	0.03	نسبة ربحية الأصول
356765.02	28386443.16	23811982.42	النتيجة الإجمالية الصافية
915321790.64	988546129.97	1177225906.97	رقم الأعمال
3.89	0.02	0.02	نسبة ربحية النشاط
356765.02	28386443.16	23811982.42	النتيجة الإجمالية الصافية
742131190.57	692281238.04	554528220.46	مجموع الأصول الخاصة
4.80	0.04	0.04	نسبة ربحية الأموال الخاصة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2013 - 2015)

التحليل : نلاحظ من خلال الجدول أن كل النتائج المحسوبة كلها موجبة خلال سنوات الدراسة ، وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

3/ نسب النشاط :

2015	2014	2013	السنوات البيان
915321790.64	988546129.97	1177225906.97	رقم الأعمال
1113830200.44	1032857574.42	777123061.02	مجموع الأصول
0.82	0.09	1.51	معدل دوران مجموع الأصول
335503607.44	274158821.12	190657907.5	الأصول المتداولة
2.72	0.36	6.17	معدل دوران الأصول المتداولة
758698753.3	758698753.3	586465153.52	الأصول الثابتة
1.20	1.30	2.01	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2013 – 2015)

التحليل :

بالنسبة لمعدل دورات مجموع الأصول نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات والمتحصل عليها من خلال السنوات الثلاث كانت جيدة بنسبة 1.51 سنة 2015 وانخفضت خلال سنة 2014 و 2015 بنسبة 0.09 ، 0.82 على التوالي ويدل من الإنخفاض على أن المؤسسة لديها تراجع كبير في آدائها.

بالنسبة لمعدل دورات الأصول المتداولة نلاحظ أن في سنة 2013 قدرت النسبة بـ 6.17 وتراجعت خلال 2014 حيث قدرت بـ 0.36 وهذا الانخفاض السريع يدل على سوء تسيير المخزون، و قدرت في سنة 2015 بـ 2.72 أي تزايدت عن سنة 2014.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ أن المعدلات قدرت بـ 1.2 / 1.30/2.01 ، خلال السنوات الثلاث 2015/2014/2013 فهي منخفضة وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة منخفض وهذه الوضعية تستلزم من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها والغير مستغلة في هذه السنة.

المبحث الرابع : التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة

1-4/ تشخيص العائد باستخدام مؤشرات النشاط

1- تشخيص رقم الأعمال خارج الرسم (CA . HT)

نسبة نمو رقم الأعمال = (رقم الأعمال n - رقم الأعمال (n-1)) / رقم الأعمال (n-1)

الوحدة : دج

الجدول رقم (27) نسبة نمو رقم الأعمال

2015	2014	2013	السنوات البيان
915321790.64	988546129.97	1177225906.97	رقم الأعمال خارج الرسم
% (7.41)	%(16.03)	-	نسبة نمو رقم الأعمال

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015)

التحليل : نلاحظ أن النمو في رقم الأعمال بين سنة 2013 و 2014 حيث قدرت النسبة بـ (16.03)%

وهذا الانخفاض راجع إلى

انخفاض المبيعات بسبب المنافسة ونوعية المنتج، لكن إرتفع بين سنة 2014 و 2015 بنسبة (7.41)%

لكنها نسبة قليلة إلا أنها أحسن وأكبر من النسبة الأولى.

الوحدة : دج

الجدول رقم (28) : النمو في رقم الأعمال والنتيجة الصافية لمدة 3 سنوات

2015	2014	2013	السنوات البيان
915321790.64	988546129.97	1177225906.97	رقم الأعمال
356765.02	28386443.16	23811982.42	النتيجة الصافية
3.91	0.02	0.20	النتيجة الصافية رقم الأعمال

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015)

التحليل : نلاحظ أن رقم الأعمال خلال سنة 2013

نلاحظ أن نسبة النمو في رقم الأعمال قدرت بـ 0.20 و 0.02 و 3.91 خلال السنوات الثلاث 2013 و 2014 و 2015 على التوالي حيث انخفضت هذه النسبة خلال سنة 2014 مما يجعل المؤسسة في هذه الفترة تعاني من عدم القدرة على تمويل سنة احتياجاتها لكن النسب خلال السنوات الثلاث قدرت بقيم موجبة.

2- تشخيص القيمة المضافة (VA)

الوحدة : دج

الجدول رقم (29) نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

2015	2014	2013	السنوات البيان
129468023.09	164916329.78	144681238.36	القيمة المضافة
915321790.64	988546129.97	117722906.97	رقم الأعمال
%14.14	%16.68	%122.89	القيمة المضافة رقم الأعمال

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015)

التحليل :

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال في سنة 2013 قدرت بـ 122.89% وفي سنة 2014 قدرت بـ 16.68% أما بالنسبة لسنة 2015 قدرت بـ 14.14% فهي في انخفاض على التوالي وهذا نتيجة الانخفاض في القيمة المضافة.

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تنخفض وهذا المؤشر يشكل خطر على المؤسسة.

الوحدة : دج

الجدول رقم (30) نسبة نمو القيمة المضافة

2015	2014	2013	السنوات البيان
129468023.09	164916329.78	144681238.36	القيمة المضافة
%(21.49)	%(13.98)	-	نسبة نمو القيمة المضافة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015)

التحليل : نلاحظ أن نسبة النمو في القيمة المضافة ما بين 2013 و 2014 قدرت ب (13.98)% وبين سنتي 2014 و 2015 قدرت ب (21.49)% انخفضت بنسبة سالبة وهذا راجع الى الارتفاع في استهلاكات الدورة والخدمات بقيمة قريبي من قيمة إنتاج الدورة مما نتج عنه قيمة منخفضة في القيمة المضافة.

4-2- تشخيص العائد باستخدام مؤشرات النتيجة

1- تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال (EBE)

الوحدة : دج

الجدول رقم (31) تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال

2015	2014	2013	السنوات البيان
129468023.09	164916329.78	144681238.36	القيمة المضافة
57844482.80	79082942.74	75569518.77	الفائض الاجمالي للاستغلال
%44.67	%47.95	%52.23	الفائض الاجمالي للاستغلال القيمة المضافة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2013 – 2015)

التحليل : نلاحظ أن الفائض الاجمالي للاستغلال يمثل نسبة موجبة من القيمة المضافة أو بعبارة أخرى القيمة المضافة تساهم في إعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال وذلك من خلال الثلاث سنوات للدراسة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة

الوحدة : دج

الجدول رقم (32) نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم

2015	2014	2013	السنوات البيان
57844482.80	79082942.74	75569518.77	الفائض الاجمالي للاستغلال
915321790.64	988546129.97	75569518.77	رقم الأعمال خارج الرسم
%6.31	%7.99	%6.41	الفائض الاجمالي للاستغلال رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2013 – 2015)

التحليل: نلاحظ أن نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال لرقم الأعمال ارتفع من سنة 2013 و 2014 بنسبة تقدر ب 6.41% و 7.99% على التوالي وهي تدل على أن رقم الاعمال السنوي يساهم في إعطاء هامش إجمالي للاستغلال ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع القيمة المضافة أما في سنة 2015 انخفض الفائض الاجمالي للاستغلال لرقم الأعمال وقدر ب 6.31% وهو مؤشر جيدة للمؤسسة ولا يشكل خطرا.

4-3/ تشخيص العائد باستخدام المؤشرات النسبية المردودية

1- تشخيص المردودية التجارية (RC)

الوحدة : دج

الجدول رقم (33) المردودية التجارية

2015	2014	2013	السنوات البيان
356765.02	28386443.16	23811982.42	النتيجة الصافية
91532179.64	988546129.97	1177225906.97	رقم الأعمال خارج الرسم
%3.89	%2.87	%2.02	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2013 - 2015)

التحليل: نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية موجبة من خلال السنوات الثلاث 2013 ، 2014 ، 2015 حيث قدرت بنسبة 2.02%، 2.87%، 3.89% نلاحظ أنها في ارتفاع خلال سنوات الدراسة ، وهذا يدل على حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.

2 - تشخيص المردودية الاقتصادية (RE)

الوحدة : دج

الجدول رقم (34) المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال

2015	2014	2013	السنوات البيان
44012500.93	62714941.73	23660613.45	نتيجة الاستغلال
1113830200.44	1032857574.42	777123061.02	مجموع الاصول الاقتصادية

نتيجة الاستغلال	30%	6%	39%
مجموع الاصول الاقتصادية			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2013 – 2015)

التحليل : نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال الثلاث السنوات للدراسة وهذا مؤشر حسن بالنسبة للمؤسسة خلال سنتي 2013 مع 2015 حيث قدرت ب 30% و 39% على التوالي ، إلا أن النسبة تراجعت تراخعا سريعا خلال 2014 حيث قدرت ب 6% وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه السنة.

الجدول رقم (35) : المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الاجمالي للاستغلال

السنوات	2013	2014	2015
الفائض الاجمالي للاستغلال	75569518.77	79082942.74	75844482.8
مجموع الاصول الاقتصادية	77712061.02	1032857574.42	1113830200.44
الفائض الاجمالي للاستغلال مجموع الاصول الاقتصادية	97.24%	7.66%	5.19%

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2013 – 2015)

التحليل : نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال خلال السنوات الثلاث 2013، 2014، 2015، حيث قدرت ب 97.24% ، 7.66% ، 5.19% على التوالي وكانت النسبة جيدة سنة 2013، ويفسر هذا على حسن استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة إلا أن النسبة تراجعت تراخعا سريعا خلال سنتي 2014 مع 2015 وهذا الانخفاض لا يشكل خطورة على المؤسسة.

3- تشخيص المردودية المالية (RF)

الوحدة : دج

الجدول رقم (36) المردودية المالية

السنوات	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	23811982.42	28386443.16	356765.02

742131190.57	692281238.04	554528220.46	الأصول الخاصة
%0.04	%4.1	%4.29	النتيجة الصافية
			الأصول الخاصة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات (2013 – 2015)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية المالية قدره 4.29% ، 4.1% ، 0.04% خلال السنوات 2013 ، 2014 ، 2015 على التوالي فهو في انخفاض مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك إلى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة خاصة في سنة 2015

4-4 / التشخيص المالي باستخدام مؤشر المخاطرة:

1- تشخيص الخطر الاقتصادي (خطر الاستغلال)

ويقصد بها التغيير في نتيجة الاستغلال مقارنة مع رقم الأعمال أو الإنتاج ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

معامل خطر الاستغلال (معامل الحساسية $\frac{\text{التغيير في نتيجة الاستغلال} / \text{نتيجة الاستغلال (n-1)}}{\text{التغيير في رقم الأعمال} / \text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$)

$$\text{معامل الحساسية سنة 2014} = \frac{23660613.45 / (62714941.73 - 23660613.45)}{1177225906.97 / (988546129.97 - 1177225906.97)}$$

$$10.31 = \frac{1.65}{0.16} =$$

$$\text{معامل الحساسية لسنة 2015} = \frac{62714941.73 / (44012500.93 - 62714941.73)}{988546129.97 / (915321790.64 - 988546129.97)}$$

$$4.14 = \frac{0.29}{0.07} =$$

التحليل : من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن معدل الحساسية في سنة 2014 قدر بـ 10.31 وحده حيث نجد أنه كلما تغير رقم الأعمال بوحدة واحدة نتيدة الاستغلال بـ 10.31 وحدة أي أن معامل الحساسية أكبر من الواحد مما يستلزم وجود خطر اقتصادي مرتفع جدا.

أما بالنسبة لسنة 2015 قدر معامل الحساسية بـ 4.14 وحدة ، حيث نجد أنه كلما تغير رقم الأعمال بوحدة واحدة تتغير نتيجة الاستغلال بـ 4.14 وحدة أي أن معامل الحساسية أكبر من 1 ما يستلزم وجود خطر اقتصادي مرتفع.

ونلاحظ أن الخطر الاقتصادي في هذه المؤسسة في إنخفاض.

2- تشخيص الخطر المالي :

حساب الخطر المالي بالاعتماد على حساب النسب المالية فقط.

1- بواسطة النسب المالية

1-1- نسبة الديون الاجمالية :

الوحدة : دج

الجدول رقم (37) نسبة الديون الاجمالية

2015	2014	2013	السنوات البيان
112139631.88	123087220.62	1939963.2	ديون متوسطة وطويلة الأجل
259559377.98	217489115.76	220654877.35	ديون قصيرة الأجل
1113830200.44	1032857574.42	777123061.02	مجموع الخصوم
%28.64	%32.97	%33.37	ديون متوسطة وطويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل مجموع الخصوم

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية للسنوات (2013- 2015)

التحليل : نلاحظ أن نسبة الديون الاجمالية للمؤسسة أقل من النسبة المحددة لها $\frac{2}{3}$ حيث قدرت هذه النسب خلال ثلاث سنوات 2013 و 2014 و 2015 بالنسب التالية على الترتيب 33.37% و 32.97% و 28.64% فهو مؤشر يعني أن وضعية المؤسسة في تحسن وهي لا تواجه خطر عدم القدرة على السداد.

1-2- نسبة الديون الآجلة:

الوحدة : دج

الجدول رقم (38) نسبة الديون الآجلة

2015	2014	2013	السنوات البيان
112139631.88	123087220.62	1939963.2	ديون متوسطة وطويلة الأجل
742131190.57	692281238.04	554528220.46	الأموال الخاصة
%0.15	%0.17	%3.50	ديون متوسطة وطويلة الأجل + الأموال الخاصة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية للسنوات (2013 - 2015)

التحليل : نلاحظ أن نسبة الديون الآجلة مرتفعة في سنة 2013 وتكونت فوق المقدار المحدد لها وهو 1 حيث قدرت بـ 3.50% حيث انخفضت خلال سنتي 2014 و 2015 عن المقدار المحدد لها وقدرت بالنسبة 0.17 و 0.15 على التوالي، فوضعية المؤسسة في طريق التحسن.

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وحسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية وتم تشخيص وضع مؤسسة باستخدام مؤشر العائد و المخاطرة، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض اختلالات خلال الفترة المدروسة ، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الاجراءات التصحيحية للاعتماد على هذا التشخيص.

الخاتمة

الخاتمة

عرف تسيير المؤسسات تغيرا كبيرا نظرا للتطور السريع الذي مس الإقتصاد عموما، و هو ما أدى بالمؤسسات إلى البحث عن أدوات تسييرية أكثر عقلانية تمكنها من مواجهة هذا التغير و الاستمرار و التطور.

و كما سبق ذكره فإن المؤسسات تختلف من حيث تسييرها، فقد نجد مؤسسات ناجحة و هي تلك التي عرفت مسيرة نشاطها نجاحا ساعدها على التقدم و الاستمرار، في حين نجد بعض المؤسسات لقت تعسفات في مواجهة العديد من التهديدات و الاختلالات بعدم استغلالها للفرص المتاحة لها، مما أدى سوء تسييرها إلى تفاقم المشاكل الداخلية مما أثر سلبا على نتائجها المالية باعتبارها الصورة التوضيحية الكاشفة لمركزها المالي و ذلك من خلال النتائج التي يمكن للمحلل الكشف عنها انطلاقا من القوائم المالية المتوفرة داخل المؤسسة، كما أنه لا بد من الإحاطة بموضوع التحليل المالي من خلال الأهمية البالغة له في تسيير المؤسسة بحكم أنه يقوم بتقسيم مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة سواء كانت مالية أو انتاجية أو تسويقية و الحكم على مدى كفاءتها كما أن معرفة و دراسة المركز المالي لأي مؤسسة كانت في الفترة الماضية أو الحالية تمثل نقطة البداية لتشخيص أي مؤسسة مالية في المستقبل، و للتعلم أكثر في أهمية كل من التحليل و التشخيص المالي و علاقته بتحسين الوضع المالي تم اسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع الوحدة محل الدراسة و ذلك باختيار وحدة الدقيق و الفرينة GMCUD بولاية بسكرة للفترة الممتدة من 2013-2105 من توضيح الدور الفعال لكل من التشخيص و التحليل و ذلك باستخدام أساليب التحليل و مؤشرات التشخيص و ذلك لتسهيل عملية الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة و وضوح.

و عليه و من خلال تناول موضوع "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية" فقد كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية و قد تم التوصل في النهاية إلى جملة من النتائج و التوصيات.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب نستخلص بعض النتائج:

➤ القيم الموجبة لاحتياجات رأس مال العامل المقدرة بـ 1427924599 دج، 200475421 دج، 1527756539 دج على التوالي يرجع سببها لكون الاحتياجات أكبر من الموارد و ذلك بوجود الحركة في دورة الاستغلال.

➤ حساب معدل المردودية الإقتصادية للسنوات الثلاث المقدرة بـ 30%، 6%، 39% على التوالي و معدل المردودية المالية بنفس الفترة و المقدر بـ 4.29%، 4.1%، 0.04% على التوالي أعطانا نظرة واضحة على قوة الأداء المالي للمؤسسة.

➤ وجود خلل في الموازنة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

الخاتمة

- حققت المؤسسة أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية دليل على أن المؤسسة حققت أرباحاً للسنوات المتتالية.
- الخزينة موجبة و هذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب و تحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وجود عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة في سنتي 2013 و 2014 و تدارك هذا العجز في 2015.
- بالنظر إلى رأس المال العامل الصافي التقدر ب: (877414889.4) دج، و (13542694539) دج، (803832947.7) دج للسنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي فإن المؤسسة تعاني من خطر إقتصادي واضح من خلال نتائج حساب معامل الحساسية.

➤ المؤسسة لا تواجه خطر القدرة على السداد و ذلك من خلال تشخيصها الخطر المالي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- ومن خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقاً وقد توصلنا إلى مايلي:
- نعم نستخلص من دراستنا أن التحليل المالي مهم جداً في دراسة المؤسسات الاقتصادية وهو يوضح كل نقاط القوة والضعف.
- نعم يعتبر التشخيص المالي خطوة هامة في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.
 - الفرضية صحيحة حيث كلما كانت برجة نشاط المؤسسة ذكية ومنظمة فإن ذلك يسهل من عملية تطبيق التشخيص المالي فيها.
 - نعم يوجد لتحليل المالي دور في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فهو يحدد جوانب القوة و الضعف وبه نتجنب المخاطر و العقبات في حالة العجز.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات.
- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات.
 - إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي.
 - ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها.
 - الاعتماد على تقنيات وأساليب تسيير حديثة.
 - يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة.

الخاتمة

آفاق الدراسة:

- دور التشخيص المالي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة.
- دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

خطة البحث

	شكر و عرفان
	إهداء
أ-هـ	مقدمة
.....	الفصل الأول:
التحليل المالي	تمهيد
2	المبحث الأول:
مدخل عام للتحليل المالي	
3	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي و نشأته
3	المطلب الثاني: مفهوم و خصائص التحليل المالي
4	المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي
6	المطلب الرابع: خطوات و وظائف التحليل المالي
7	المطلب الخامس: أنواع، مجالات، و الأطراف المهتمة
9	المبحث الثاني:
12	أساليب التحليل المالي
12	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية و جدول حساب النتائج (CR)
23	المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة
23	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي
28	المطلب الرابع: النسب المالية كأداة للتحليل المالي
33	خلاصة الفصل
.....	الفصل الثاني:
التشخيص المالي	تمهيد
35	المبحث الأول:
مدخل عام للتشخيص المالي	
36	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي
36	المطلب الثاني: أهداف و نتائج التشخيص المالي
39	المطلب الثالث: أنواع و خطوات التشخيص المالي
41	

46	المطلب الرابع: طرق و أدوات التشخيص المالي	
49	المطلب الخامس: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي	
51	التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد(المردودية) و المخاطرة	المبحث الثاني:
51	المطلب الأول: تشخيص العائد (المردودية) باستخدام مؤشرات النشاط	
54	المطلب الثاني: تشخيص العائد(المردودية) باستخدام مؤشرات النتيجة	
57	المطلب الثالث: تشخيص العائد(المردودية) باستخدام المؤشرات النسبية للمردودية	
61	المطلب الرابع: التشخيص المالي باستخدام مؤشر المخاطرة	
65		خلاص الفصل
	تحليل و تشخيص الوضعية المالية لوحدة الدقيق و الفرينة -بسكرة-	الفصل الثالث:
67		تمهيد
68	تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC (2013 – 2015)	المبحث الأول:
68	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC	
70	المطلب الثاني: أهمية و أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC	
71	المطلب الثالث: تقديم وحدة الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMC	
79	عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2013 – 2015)	المبحث الثاني:
84	معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة	المبحث الثالث:
93	التشخيص المالي باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة	المبحث الرابع :
102		خلاصة الفصل
104		الخاتمة
		قائمة المراجع
		قائمة الأشكال
		قائمة الجداول
		الملاحق

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب بالعربية:

1. ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال.
3. الجمعية السعودية للمحاسبة، معلومات المحاسبة و دورها في أسواق الأسهم، جامعة المملكة العربية السعودية.
4. حسين لهيي، عثمان يخلف، التسيير المالي و التحليل المالي، الطبعة 1، دار النشر و التوزيع، جامعة الجزائر، 1996.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2004.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2004.
7. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997.
8. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. خلدون ابراهيم شريفات، الادارة و التحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
10. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.
11. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
12. شعيب شنوف، التحليل المالي طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة 2013.
13. صابر تاج، محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي: الاصول العلمية و العملية، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الطائف، 2015.
14. صادق الحسني، التحليل المالي، المحاسبية، دار المجد للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
15. عبد الغفار حنفي، الادارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 1990.
16. عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
17. عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 2، الأردن، 1999.

قائمة المراجع

18. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر 2012.
19. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2006.
20. مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة 1، 2011.
21. مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة 2، الاردن، 2000.
22. منير شاكر محمد، و آخرون، التحليل المالي: مدخل في صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2005.
23. ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990.
24. هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، دار المفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الاردن، 2000.
25. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2004.

II. المذكرات:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس و تطبيقات)، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
2. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
3. بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007.
4. تالي رزيقة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر قسم علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد أو لحاج، البويرة، 2011.
5. درودى لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية و حاكمية المؤسسة و مالية و اقتصاد دولي، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

قائمة المراجع

6. سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
7. عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
8. عمر تواتي، اشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة نيل ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
9. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2005.
10. فروم محمد الصالح، النمو و الأداء المالي و الاستراتيجية للمؤسسة، مذكرة نيل الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2006.
11. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظم المحاسبي المالي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
12. محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة في شهادة الماجستير، تخصص ادارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
13. اليمين سعادة: استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

III. الملتقيات:

1. توفيق جوادي، اصلاح الاطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مؤشر علمي حول الاصلاح العلمي في الجزائر، آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مالية الأسواق و مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموافق ل 29 و 30 نوفمبر 2011.
2. خليفة الحاج: وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية للمؤسسة، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، الجزائر، يومي 22-23 ماي 2012.

قائمة المراجع

3. طراد خوجه هشام، جميل حسين، تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 22-23/2012.

4. لعشوي نوال، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني تشخيص المؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي مساعديه لخضر، سوق اهراس، الجزائر، يومي 22-23 ماي 2012.

5. مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (ISA) و المعايير الدولية للمراجعة (IFRS)", المنعقد في 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة).

IV. القوانين و المراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

V. المراجع باللغة الأجنبية:

2. EricDumalaéde، comtabilité générale، bertiédition، Alger، 2009.
3. Georges Deppalens، jean pierre، Gestion Financière de l'entreprise، 2009.
4. Piereverniment، Finnance d'entreprises، 5^{eme}، Edition Dalloz 2002.

قائمة الملاحق

اسم الملحق	الرقم
ميزانة الأصول للسنوات المالية 2013-2015	01
ميزانة الخصوم للسنوات المالية 2013-2015	02
جدول حساب النتائج للسنوات المالية 2013-2015	03

الملاحق

Minoterie Semoulerie
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/13 AU 31/12/13
PERIODE DU: 01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	133 996 633,55	293 470 627,18
Autres immobilisations corporelles		711 831 707,61	699 769 721,74	12 061 985,87
Immobilisations en concession				0,00
Immobilisations encours		9 575 129,94	4 782 764,97	4 792 364,97
Immobilisations financières				0,00
Titres mis en équivalence				0,00
Autres participations et créances rattachées				0,00
Autres titres immobilisés				0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		200 440 847,59	8 868 800,00	191 572 047,59
Impôts différés actif		9 853 047,90		9 853 047,90
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 433 883 073,76	847 417 920,26	586 465 153,52
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		47 986 059,66		47 986 059,66
Créances et emplois assimilés				
Clients		86 609 694,12	17 540 212,00	69 069 482,12
Autres débiteurs		29 722 162,27		29 722 162,27
Impôts et assimilés		3 695 092,22		3 695 092,22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		40 185 111,23		40 185 111,23
TOTAL ACTIF COURANT		208 198 119,50	17 540 212,00	190 657 907,50
TOTAL GENERAL ACTIF		1 642 081 193,27	864 958 132,26	777 123 061,02

Minoterie Semoulerie
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/13 AU 31/12/13
PERIODE DU: 01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 811 982,42
Autres capitaux propres - Report à nouveau		116 076 790,95
Comptes de liaison		114 639 447,10
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		554 528 220,46
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		331 280,00
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		1 939 963,20
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		207 652 830,94
Impôts		4 135 950,56
Autres dettes		8 866 095,86
Trésorerie passif		
TOTAL III		220 654 877,35
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		777 123 061,02

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013
Ventes et produits annexes		1 177 225 906,97
Variation stocks produits finis et en cours		72 374 921,08
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 249 600 828,05
Achats consommés		-1 086 890 747,30
Services extérieurs et autres consommations		-18 028 842,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 104 919 589,69
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		144 681 238,36
Charges de personnel		-64 759 303,37
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 352 416,77
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		75 569 518,22
Autres produits opérationnels		48 448,22
Autres charges opérationnelles		-79 667,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-111 589 998,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 712 312,54
V- RESULTAT OPERATIONNEL		23 660 613,45
Produits financiers		494 433,66
Charges financières		-343 064,69
VI-RESULTAT FINANCIER		151 368,97
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		23 811 982,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 309 856 022,47
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 286 044 040,06
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 811 982,42
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		23 811 982,42

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtements		427 467 260,74	145 212 156,15	282 255 104,58
Autres immobilisations corporelles		711 691 864,87	703 284 272,17	8 607 592,70
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours		137 575 129,94	7 174 147,45	130 400 982,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		271 206 389,95	8 868 800,00	262 338 589,95
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 623 236 126,08	864 539 374,78	758 696 753,30
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		45 578 800,75		45 578 800,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		105 279 837,93	34 169 644,00	71 109 993,93
Autres débiteurs		13 841 527,40		13 841 527,40
Impôts et assimilés		113 358 142,86		113 358 142,86
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		30 270 356,18		30 270 356,18
TOTAL ACTIF COURANT		308 328 466,12	34 169 644,00	274 158 821,12
TOTAL GENERAL ACTIF		1 931 564 592,20	898 709 018,78	1 032 857 574,42

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		28 386 443,16
Autres capitaux propres - Report à nouveau		139 888 773,37
Comptes de liaison		224 006 021,51
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		692 281 238,04
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		121 478 537,42
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		123 087 220,62
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		204 313 704,02
Impôts		2 004 304,77
Autres dettes		11 171 106,97
Trésorerie passif		
TOTAL III		217 489 115,76
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 032 857 574,42

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14
PERIODE DU:01/01/14 AU 31/12/14**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

LIBELLE	NOTE	2014
Ventes et produits annexes		988 546 129,97
Variation stocks produits finis et en cours		97 030 799,06
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 055 576 929,03
Achats consommés		-869 722 622,43
Services extérieurs et autres consommations		-20 937 676,02
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-890 660 599,26
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		164 916 329,78
Charges de personnel		-72 829 340,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 004 046,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		79 082 942,74
Autres produits opérationnels		17 747 312,76
Autres charges opérationnelles		-506 552,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-109 341 007,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		75 732 246,04
V-RESULTAT OPERATIONNEL		62 714 941,73
Produits financiers		88 478,82
Charges financières		-24 932 332,07
VI-RESULTAT FINANCIER		-24 843 853,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		37 871 088,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 472 645,32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 149 144 966,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 120 758 523,80
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 386 443,16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 386 443,16

Minoterie Semoulerie
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nul				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	156 427 676,75	271 039 583,98
Autres immobilisations corporelles		714 173 436,58	705 089 353,56	9 084 083,02
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		137 575 129,94	7 174 147,46	130 400 982,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		303 792 460,93	11 086 000,00	292 706 460,93
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 658 103 770,77	879 777 177,77	778 326 593,00
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		32 582 582,20		32 582 582,20
Créances et emplois assimilés				
Clients		153 302 341,02	34 169 644,00	119 132 697,02
Autres débiteurs		12 307 543,46		12 307 543,46
Impôts et assimilés		153 273 185,64		153 273 185,64
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		18 207 599,12		18 207 599,12
TOTAL ACTIF COURANT		369 673 251,44	34 169 644,00	335 503 607,44
TOTAL GENERAL ACTIF		2 027 777 022,21	913 946 821,77	1 113 830 200,44

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15

PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-356 765,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		168 275 216,53
Comptes de liaison		274 212 739,06
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		742 131 190,57
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		110 530 948,68
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		112 139 631,88
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		243 753 771,22
Impôts		2 543 354,85
Autres dettes		13 262 251,91
Trésorerie passif		
TOTAL III		259 559 377,98
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 113 830 200,44

Minoterie Semoulerie
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2015
Ventes et produits annexes		915 321 790,64
Variation stocks produits finis et en cours		36 565 980,98
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		951 887 771,62
Achats consommés		-804 791 306,97
Services extérieurs et autres consommations		-17 028 441,50
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-822 419 748,53
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		129 468 023,09
Charges de personnel		-67 110 075,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 513 465,23
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		57 844 482,80
Autres produits opérationnels		4 171 433,52
Autres charges opérationnelles		-50 965,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-110 152 002,80
Reprise sur pertes de valeur et provisions		92 219 552,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		44 012 500,93
Produits financiers		
Charges financières		-44 351 265,94
VI-RESULTAT FINANCIER		-44 351 265,94
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-348 765,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 048 278 757,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 048 635 522,78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		358 765,02
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		358 765,02

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالي وتشخيصها باستخدام مؤشر العائد (المردودية) والمخاطرة وذلك من أجل تحليل وضع المؤسسة و تشخيصه، ولمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي وكذلك استخدام مؤشر العائد والمخاطرة من أجل تحليل ثم تشخيص وضعية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، و قد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال اكتشافها للمخاطر وذلك لمعرفة ملاك المؤسسة حسن تسيير وتدير الأمور داخلها وخارجها، وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على انها حققت أرباح متتالية ، وكذلك وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التشخيص المالي، أدوات التحليل المالي، الميزانية.

Summary:

The note aims to study the role of the financial analysis in diagnosing the financial position of the economic institution by applying financial analysis tools to the financial Statements and their diagnosis using the yield (cost) and the risk index in order to analyse and diagnose the institution's status .In order to understand the importance of this study, we applied financial analysis methods using the yield and risk index in order to analyze and diagnose the situation of (The Greater Mills Corporation of the south institution).This study has reached several results, the most important of which are: that the institution is in good position by discovering risks. So that the institution's owners know how to manage things inside and outside it. And that the institution has achieved positive result. As well as a defect between permanent funds and fixed assets.

Key Words: financial analysis، diagnosis, financial analysis tools، Budget.